

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

مجلة علمية محكمة تصدر عن:
مركز العلوم و التقنية للبحوث و الدراسات



العدد الحادي عشر - ابريل 2020

www.stc-rs.com.ly

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

مجلة علمية مُحكّمة

دورية تختص بنشر الدراسات والبحوث في كافة مجالات وفروع العلوم

الإنسانية والاجتماعية تصدر عن :

مركز العلوم والتقنية للبحوث و الدراسات

بموجب قرار مدير ادارة المطبوعات و المصنفات الفنية بوزارة الثقافة

و المجتمع المدني رقم (12) لسنة 2016 م.

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal



توجه كافة المراسلات : باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الانسان و المجتمع

مركز العلوم والتقنية للبحوث و الدراسات

e- mail: info.hcsj@gmail.com

www.stc-rs.com.ly

00218919677499 - 00218913545302

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

د. أحمد الصغير جاب الله

أستاذ مشارك

في مجال الهندسة الميكانيكية وعلوم المواد
من جامعة بودابست التقنية – دولة المجر

أ. عبد الحميد الطاهر زنبيل

استاذ مساعد- تخطيط موارد بشرية .

المعهد التخطيط للدراسات العليا

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal

أ. البشير محمد بشينة

استاذ القانون المقارن

م. ناجي ابراهيم المبروك

تقنية ونظم المعلومات

كلمة العدد ...

بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم ... الحمد لله على عطائه الذي لا ينقطع... نؤرخ مع العالم اجمع في هذه الأيام لموجة وباء فيروس كورونا (كوفيد - 19) الذي يجتاح دول العالم اجمع الغنية منها قبل الفقيرة ، ما تقف عنده بكثير من إعادة النظر في واقعنا الليبي والعربي هو دور البحث العلمي وأهميته للوطن و للإنسانية وقت الأزمات . لا بد أن نتعلم من الوقائع التاريخية إن الأمم تقف عاجزة أمام بعض الأحداث وتنتسب بالعلماء لأنقاضها من الأزمات، وهو ما يدفعنا للأخذ بأسباب القوة واللاحق بركب الأمم التي قطعت أشواط للرقى ، واقصر طريق للانطلاق هو العلم ودعم البحث العلمي المخطط والموجه لخدمة الوطن والإنسانية، حتى لا نبقى عالة على الأمم الأخرى . السؤال أين نحن من ذلك ؟ ؟ ؟

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

السادة مديري مراكز البحوث المختلفة والعلماء والباحثين الأفاضل، لا تترددوا في المبادرة وبالإمكانات المتاحة للإنتاج العلمي المبتكر في كافة مجالات العلوم، لا تنتظر أن تنتهياً الظروف . المساحة مفتوحة للجميع عبر هذا المنبر المتواضع لطرح الأفكار والمبادرة بكل ما يخدم الإنسانية .

نسأل الله السلامة العافية للجميع ...

هيئة التحرير

جدول المحتويات

2Toc43465884_مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
3هيئة التحرير
4 كلمة العدد
6 الانتفاضة المغربية وأثرها في النظام السياسي
22 البعد الاستراتيجي لأنظمة دعم القرارات الذكية
	العلاقة السببية والتكاملية بين الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال
38 الفترة (1990-2015)
64 دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد الإداري والمالي
78 مدي تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في مؤسسات التعليم التقني

الانتفاضة المغربية وأثرها في النظام السياسي

د. سالم البهلول كعبية

عضو هيئة التدريس كلية الاقتصاد جامعة صبراتة

ملخص...

تميز المغرب بالاستقرار السياسي بعد فترة الاستقلال عام 1956، وفي فترة التسعينيات باشر الملك الحسن الثاني خلال فترة حكمه العديد من الخطوات الإصلاحية، وأكمل ابنه جلالة الملك محمد السادس المسيرة بعد وصوله للحكم عام 1999. أسفرت عملية الإصلاح عن بعض التغييرات المهمة في المغرب، شملت حقوق الإنسان والعديد من الإصلاحات الاقتصادية، وإصدار مدونة قانون الأحوال الشخصية، تتضمن تنظيم الزواج والطلاق وغيرها من العلاقات الأسرية.

وفي عام 2011 شهدت العديد من الاحتجاجات والمظاهرات، يغلب على هذه الحركة الطابع التلقائي مستقلة عن كل التنظيمات والأحزاب السياسية والدينية والثقافية في الداخل والخارج تعبر عن فئة واسعة من المجتمع، تحمل حبا كبيرا لهذا الوطن، هذا الحب هو الذي حرك الدافع للمطالبة بالتغيير من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية حيث برزت مطالب الحركة في مجموعة من التغييرات والإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي أهمها: - إقرار دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب و إرساء نظام ملكي برلماني يضمن سيادة الشعب و بناء اقتصاد وطني يسمح بإعادة توزيع الثروة و تأسيس هيئة مستقلة وطنية للتحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: نجاح المغرب عن طريق التعديلات الدستورية عام 2011 في السير قدما نحو نظام ملكي يتبنى سمات النظم البرلمانية إلى حد كبير دون أن يصل إلى النظام الملكي الدستوري الكامل الذي يعني إن الملك يملك ولا يحكم كما هو الحال في النظم الملكية الأوربية، فيما يزال الملك يضطلع بدور حاسم

داخل النظام السياسي ولعل ذلك راجع بالأساس إلى السياسات التي انتهجها النظام
حيال العديد من القضايا.

Abstract

Morocco was marked by political stability after the independence period in 1956, and during the nineties King Hassan II during his reign started several reform steps, and his son, His Majesty King Mohammed VI, completed the march after his arrival in power in 1999. The reform process resulted in some important changes in Morocco, including rights Human rights and many economic reforms, and the issuance of the Code of Personal Status Law, including the regulation of marriage, divorce and other family relationships.

In 2011, I witnessed many protests and demonstrations, the movement is dominated by automatic nature independent of all political, religious and cultural organizations and parties at home and abroad expressing a wide group of society, carrying a great love for this country, this love is the one that motivated the demand for change for freedom Democracy, dignity and social justice, where the movement's demands emerged in a set of constitutional, political, social and economic changes and reforms, the most important of which are: - Adoption of a democratic constitution that represents the true will of the people and the establishment of a parliamentary monarchy that guarantees the sovereignty of the people and building an economy D allows national redistribution of wealth and the establishment of an independent national body to investigate the financial and administrative corruption crimes.

Among the results of this study: Morocco's success through constitutional amendments in 2011 in moving forward towards a monarchy that largely adopts the features of parliamentary systems without reaching the full constitutional monarchy, which means that the king has and does not rule as is the case in European monarchies, while the king continues to play a decisive role Within the political system, perhaps this is mainly due to the policies pursued by the regime on many issues.

المقدمة

بعدهما تنامي المطلب الشعبي بضرورة التخلص من الاستبداد ، ومظاهر الظلم والفساد والخوف من بطش الأنظمة لعقود طويلة، أبرزت الاحتجاجات التي حدثت في العديد من الدول العربية، خطورة المأزق على هذه الأنظمة المستبدة، ويزداد هذا المأزق خطورة باقتناع القوى الغربية الكبرى ، بأن دعم الديمقراطية هو المدخل الصحيح لترسيخ الاستقرار والشفافية في العلاقات السياسية والاقتصادية محلياً ودولياً، بعد أن قدمت الدعم لهذه الأنظمة ولعقود عديدة حفاظاً عن مصالحها، وبخاصة فيما يتعلق بالتطرف والهجرة السرية ومكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من أن الحركات الاحتجاجية في بعض الدول العربية – مصر وليبيا وتونس – قد جنّت ثمارها بإسقاط أنظمتها ، فإن دولة عربية أخرى شهدت احتجاجات، وتباينت هذه الاحتجاجات من دولة إلى أخرى حسب طلباتها، إلا أنها تؤكد الرغبة في التغيير ، والتخلص من مظاهر الظلم والاستبداد. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة كونها توضح مدى أهمية الإصلاحات السياسية والدستورية على امن واستقرار النظام السياسي في المملكة المغربية التي شاهدت احتجاجات كبيرة في عدة مدن كان لها اثر كبير في هذه الإصلاحات.

وبناء على ما تقدم، تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية رئيسية مفادها، كيف استطاعت المملكة المغربية الحفاظ على امن واستقرار نظامها في ظل التحولات السياسية الراهنة التي اجتاحت اغلب الدول العربية؟ كما بُنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها (يعتبر النظام السياسي المغربي احد النظم العربية الملكية شبه الدستورية وقد تمكن من الاستمرار في ظل الظروف التي شاهدها بعض الدول العربية ، يعود ذلك إلى قدرة النظام الملكي على مواجهة التحديات و أقدمه على إجراء تعديلات داخل النظام السياسي تسمح باستيعاب قدر كبير من المطالب الشعبية).للإجابة على إشكالية هذه الدراسة سنعمد منهجاً وصفيّاً تحليلياً، وذلك وفقاً للمباحث التالية :

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي في المملكة المغربية.

المبحث الثاني : تداعيات الحركة الاحتجاجية ومبادرات الإصلاح.

المبحث الثالث: أثر الحركة الاحتجاجية في عملية الإصلاح في النظام السياسي بالمغرب.

المبحث الأول.

طبيعة النظام السياسي في المملكة المغربية :

ينص الدستور في المملكة المغربية- دسنور 1972 - ، على أن المغرب ملكية دستورية ديمقراطية، دينها الإسلام، تضمن لكل مواطن حرية ممارسة شؤونه الدينية، كما يضمن الدستور المساواة السياسية والقانونية بين الجنسين، وهو يضمن أيضاً حرية الرأي والتعبير ، وحرية الاجتماع، بما في ذلك حرية الانخراط في أية منظمة سياسية أو نقابية او حزبية طبقاً للحدود التي يفرضها القانون ، ويعتبر هذا الدستور خطوة نحو الانفتاح داخل الحقل السياسي المغربي، وقد حقق تقارباً بين المؤسسة الملكية والأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية ، مكوناً أرضية أعتبرت منطلق أساسي نحو خلق دستور توافقي سنة 1992.[1]

ولا يمكن - واقعياً - فصل النظام السياسي المغربي عن مجمل الخبرة التاريخية لفكرة الدولة المركزية في المغرب، فعلى صعيد التفاعلات الداخلية تمكن الأشراف العلويون (أجداد العائلة الحاكمة) من الوصول إلى السلطة في عام 1666م، حيث أسس ملك البلاد، "مولاي رشيد"، ومكن لهم خلفه "مولاي إسماعيل" ، الذي استمر حكمه للبلاد من (1672-1727م) حافلاً بالجهاد ضد الاستعمار الأوروبي، حيث استعاد معظم المراكز التي احتلها الأوروبيون ما عدا " سبتة ومليلية [2].

وقد استطاعت المملكة المغربية الحفاظ على استقلالها حتى أوائل القرن العشرين، حينما بدأت فرنسا تهتم بضرورة السيطرة على المغرب الأقصى، وذلك بفكرة عزل العرب عن الأمازيغ فيما عرف "بالظهير البربري"، الذي قاومته القوى الوطنية المغربية، حيث تشكلت كتلة العمل الوطني من القادة الوطنيين، متخذة من السلطان (محمد الخامس) شعاراً للوحدة الوطنية، وأساساً للكفاح الوطني الإسلامي ضد السيطرة الأجنبية المسيحية على البلاد، لاسيما أن السلطان تولى العرش صغيراً عند وفاة والده سنة 1927م [3].

وقد شكلت ردة الفعل الوطني الإيجابية تجاه الوحدة الوطنية، مناسبة لانطلاق العمل لبعث الحياة في المجال السياسي التقليدي، عن طريق تقديم العرائض إلى الملك

محمد الخامس، الذي كانت استجابته تديناً لمرحلة من النشاط السياسي الوطني، تميز بمد الجسور وتمتينها بين الملك والحركة الوطنية. مما جعل المبادرات السياسية في مرحلة الكفاح الوطني، تتم في جو من التشاور داخل المجال السياسي التقليدي [4]، ويمكن في هذا السياق تبين أساسين للشرعية السياسية للعائلة الحاكمة في المغرب، هما : الشرعية الدينية (الانتساب إلى النبي صلى الله عليه وسلم)، والشرعية النضالية الوطنية، لأن الملك كان جزءاً من الحركة الوطنية التي اعترفت به السلطتين الزمنية والدينية، حيث تعرض السلطان محمد الخامس ونجله (العاهل الحسن الثاني) للنفي إلى جزيرة مدغشقر في عام 1953-1955م [5].

وتتكون المؤسسات الدستورية في المغرب من الأجهزة التشريعية، والتنفيذية والقضائية، وفقاً للتقسيم الثلاثي للسلطات العامة، وقد أورد الدستور تحديداً لاختصاص كل منها وتشكيلها والعلاقة بينها، إلا أن الدستور قد خص الملك بمكانة خاصة، ودور بارز على رأس السلطة التنفيذية، التي تتكون من ركنين، هما الملك والحكومة، فالملك يملك ويحكم ويمارس العديد من الاختصاصات [6].

وقد تبلورت في المملكة المغربية، في إطار الحركة الوطنية، مجموعة من القوى السياسية التي شاركت في الحياة السياسية منذ الاستقلال، أهمها:-

1. حزب الاستقلال، الذي ظهر عام 1944.
2. حزب الشورى والاستقلال، الذي تأسس عام 1946.
3. حزب الأحرار المستقلين، وتعود بداياته إلى عام 1940.
4. الحزب الشيوعي، الذي تأسس على أيدي الشيوعيين الفرنسيين، وظل تحت قيادتهم حتى عام 1945.
5. الحركة الشعبية، وقد ظهر في أواخر عام 1957.
6. الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، وقد ظهر في سبتمبر 1959.

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب، ظهرت أحزاب أخرى نتيجة للانشقاق في الأحزاب القديمة، أو نتيجة للتغيير في أسماء الأحزاب، كما ظهر بعض من تلك الأحزاب لأول مرة، وذلك خلال الفترة من عام 1967-1983م [7]، ولا شك في أن أقدم التنظيمات الحزبية والإبقاء عليها بعد الاستقلال، هي الحركة الوطنية التي خاضت معركة

الاستقلال، دون أن تتسلم السلطة بعد تحققه، وذلك تمسكاً منها بالشرعية الوطنية، وبمجموعات الثوابت التاريخية لتاريخ (الدولة المركزية)، التي يطلق عليها في المملكة المغربية اسم (المخزن) [8].

أما حدود القدر المتاح من الحرية السياسية في المملكة المغربية عدم المساس بالنظام الملكي، فلا يجوز الدعوة إلى إقامة النظام الجمهوري، كما لا يجوز المساس بوحدة الأمة، ولا يجوز أيضاً توجيه التطاول على العقيدة الإسلامية باعتبارها الدين الإسلامي، وأساس الشرعية.

وبالتالي يمكن القول إن نظام الحكم بالمغرب هو نظام ملكي دستوري ديمقراطي اجتماعي، وحسب مرجعية الدستور المغربي لسنة 2011م فإن الملك يتمتع ببعض الصلاحيات المحددة، حيث تسمح الحكومة بوجود أحزاب سياسية ، يقع رئيس الحكومة- الذي كان يعرف بالوزير الأول- على رأس الحكومة المغربية ، تمارس الحكومة السلطة التنفيذية إلى جانب جزء من السلطة التشريعية مع البرلمان - مجلس النواب ومجلس المستشارين ، وينص الدستور على استقلالية القضاء .

يترأس الملك مجلس الوزراء ، وهو من يعين رئيس الوزراء بعد إجراء الانتخابات التشريعية ، وبناء على طلب الأخير يقوم بتعيين الحكومة، وعلى الرغم من أن الدستور يمنح الحق للملك في أن يعفى الوزراء من مهامهم ، وحل مجلس البرلمان بعد استشارة رئيس كل منهم ، ورئيس المجلس الدستوري ، وتوجيه خطاب للأمة، فإن هذا لم يحدث إلا مرة واحدة عام 1965م [9].

ويتكون البرلمان المغربي من مجلسين - مجلس النواب ومجلس المستشارين - ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات ، ويتألف هذا المجلس من 395 عضواً - بعد ما كان عدد أعضاء 325_، تنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخابات المجلس، أما مجلس المستشارين يتراوح أعضاؤه ما بين 90 إلى 120 عضواً- بعد ما كان عدد أعضائها 270 عضواً- ينتخبون لمدة ست سنوات [10]، ينتخب ثلاثة أخصاسهم في كل جهة من جهات المملكة هيئة ناخبة تتألف من ممثلي الجماعات المحلية، وينتخب خمسا

الباقيات هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية ، وهيئة ناخبة تتألف من ممثلي المأجورين [11].

المبحث الثاني.

تداعيات الحركة الاحتجاجية ومبادرات الإصلاح :

تميز المغرب بالاستقرار السياسي بعد فترة الاستقلال عام 1956، وفي فترة التسعينيات باشر الملك الحسن الثاني خلال فترت حكمه العديد من الخطوات الإصلاحية ، وأكمل ابنه جلالة الملك محمد السادس المسيرة بعد وصوله للحكم عام 1999.

أسفرت عملية الإصلاح عن بعض التغيرات المهمة في المغرب ، شملت بعض حقوق الإنسان ، والعديد من الإصلاحات الاقتصادية ، وإصدار مدونة قانون الأحوال الشخصية ، تتضمن تنظيم الزواج والطلاق وغيرها من العلاقات الأسرية، [12].

ويرى الكثير أن المغرب يشكل استثناء لما يحدث في المحيط العربي من تحولات واحتجاجات، غير أن انطلاق الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد في 20 فبراير 2011 التي تطالب بالإصلاح في مختلف المجالات ، أثبتت عكس ذلك، وأكدت على أن الإصلاحات والتدابير المتخذة في السنوات الأخيرة، لم تقف حائلاً أمام مطالب الجمهور في احتجاجات 20 فبراير.

أولاً: التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة العديد من الاحتجاجات والمظاهرات، تمت بشكل فردي وجماعي، مستقلة عن كل التنظيمات والأحزاب السياسية والدينية والثقافية في الداخل والخارج تعبر عن فئة واسعة من المجتمع، تحمل حياً كبيراً لهذا الوطن. هذا الحب هو الذي حرك الدافع للمطالبة بالتغيير من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية. [13].

وقد عرفت حركة 20 فبراير، التي تكونت من الشباب عبر شبكات التواصل الاجتماعي، رغم احتضانها المتأخر لشخصيات سياسية وحقوقية متنوعة، لكن ذلك كله لم ينف عنها ملامح الشبابية، وهو ما يؤكد القوة الرمزية والمادية لهذا الجيل في إعادة كتابة التاريخ. [14].

وإذا كان الإعلان عن تأسيس الحركة قد قبل بدعم بعض النخب والأحزاب السياسية والهيئات النقابية والمدنية، مثلما هو الشأن بالنسبة لأحزاب اليسار الديمقراطي وتنظيماتها وجمعياتها الموازنة، وفصائل من الاتحاد الاشتراكي، ونقابة الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، وجماعة العدل والإحسان ذات التوجه الإسلامي، فقد ساد الحذر أغلبية الأحزاب السياسية في مواقفها، سواء تلك التي تشارك في الحكومة أو المعارضة، حيث اعتبرت تقليدياً لما يحدث في مناطق أخرى، واعتبرت أجدنتها مجهولة وغامضة لأنها لم تنطلق من داخل الحقل السياسي [15].

كما قابلتها بعض النخب ووسائل الإعلام بنوع من التجاهل، وقد تعرض أعضاء من هذه الحركة إلى عدة مضايقات - سواء من قبل بعض أعضاء شبكات التواصل، أو من بعض وسائل الإعلام - وصلت إلى حد السخرية من مطالبهم، والتشكيك في وطنيتهم، بالتعامل مع جهات خارجية.

وحيث تبرز مطالب الحركة - حركة 20 فبراير 2011 - في مجموعة من التغييرات والإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية يمكن إجمالها فيما يلي:-

- إقرار دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وحل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين. [16].

- الحد من سيطرة بعض المقربين من القصر على الشأن الاقتصادي والسياسي، ومواجهة هيمنة بعض العائلات التي تسعى دائماً للسيطرة على المناصب الحيوية داخل مؤسسات الدولة.

- إرساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب، من خلال هيئة برلمانية تمثيلية منتخبة بصورة نزيهة، تنتبئ عنها حكومة مسؤولة عن وضع السياسة العامة للبلاد وتنفيذها، وإقرار فصل السلطات، واستقلال القضاء، ودعم الحريات العامة وحقوق الإنسان وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين، وسن قوانين تدعم تطوير الإعلام العمومي، وتخليصه من وصاية الدولة. [17].

- بناء اقتصاد وطني يسمح بإعادة توزيع الثروة ، في إطار العدالة الاجتماعية، والعيش الكريم للمواطن، بلورة سياسات عامة تلبي حاجيات المجتمع في مجال السكن، والصحة، والتعليم والمواصلات، وتحد من غلاء المعيشة، وترفع الحد الأدنى للأجور.
- مراجعة قانون الأحزاب، ومدونة الانتخابات، بما يسمح بتوفير شروط التنافس الشريف، والبناء، وتكافؤ الفرص بين مختلف الأحزاب، وتأسيس هيئة مستقلة للعمليات الانتخابية.
- تأسيس هيئة مستقلة وطنية، للتحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري، وتقديم المتهمين للعدالة واتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المنهوبة.
- الاعتراف باللغة الأمازيغية ، والاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية لغة وتاريخاً وثقافته، وتوفير شروط العيش الكريم وضمان حياة كريمة بالحد من غلاء المعيشة.[18].
- انطلقت الاحتجاجات في العديد من المناطق والمدن المغربية، ولم يتردد في الالتحاق بها مختلف أفراد المجتمع، اقتناعاً بعدالة ومشروعية المطالب المرفوعة التي جاءت بعيدة عن أية حسابات حزبية، أو مصالح أيديولوجية، وشهدت المظاهرات رفع مجموعة من الشعارات التي تنوعت بين أولويات دستورية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، فيما اتخذت المطالب طابعاً محلياً أغلب الأحيان، من خلال مطالب اجتماعية تتعلق بالحق في السكن والشغل، أو الدعوة إلى إقالة بعض المسؤولين المحليين، أو فتح تحقيقات في قضايا فساد إداري ومالي محليين.
- وقد أعطى الشباب درساً في الانضباط والمسؤولية، وأبرز أنه يتفاعل مع محيطه وقضايا مجتمعة بشكل إيجابي، على طريق الإصلاح والتغيير، كما أخذت هذه التظاهرات أشكالاً متعددة من الاحتجاج، بين مسيرات ووقفات، وتجمعات. ورغم إقرار وزير الداخلية المغربي بمرور هذه المظاهرات في جو سلمي، إلا أنها شهدت بعد انفضاضها أعمالاً تخريبية في العديد من المناطق، من قبل أصحاب السوابق، شملت عدداً من المؤسسات العمومية والوكالات البنكية، وسرقة ممتلكات[19].

ثانياً: المطالب الشعبية ومبادرات الإصلاح.

أعدت احتجاجات 20 فبراير، وما سبقتها من تحولات في المنطقة العربية، موضوع الإصلاح والتغيير إلى أولويات السياسة المغربية، وسمحت ببروز أصوات وتصورات نخب، ظلت مغيبة كثيراً نتيجة التهميش والإقصاء، كما سمحت أيضاً بطرح النقاشات داخل مجالس النخب السياسية، والحزبية، للحديث بين مختلف فئات ومكونات المجتمع المغربي.

فيما حاولت بعض الأحزاب السياسية التي ألحقت بركب الحراك، استعادة زمام المبادرة، واستثمار الأوضاع في بعديها الدولي والوطني، من أجل الدعوة إلى إصلاحات سياسية واجتماعية ودستورية.

حيث بدأت تظهر معالم خروج للمملكة المغربية من الربيع العربي بأقل تكلفة ممكنة، تحت شعار الإصلاح والمحافظة على الاستقرار، وقد اقتنعت كافة الفعاليات بالمجتمع، بأن المغرب قادر على إدارة عملية التغيير عكس الأنظمة الأخرى التي رفع المحتجون منذ اليوم الأول شعارات تندد برحيل النظام.[20].

لقد شهد المغرب في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات والمبادرات، عكسها صدور عدد من التشريعات، وتأسيس مجموعة من المؤسسات والهيئات، غير أن ذلك لم يكن في مستوى التحديات المطروحة على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ذلك أن استقرار مجموعة من الاختلالات بسبب تفشي الفساد، وعدم استقلالية القضاء، شوش هذه المبادرات[21].

وهناك حقيقة يجب الإشارة لها وهي: أن أغلبية الأحزاب السياسية لم تستطع تطوير ذاتها، حيث ظلت تعيش أزمة حقيقة على مستوى تجديد نخبها واختلافاتها الداخلية.

ويبدو أن المغرب فوت فرصة في مباشرة إصلاحات متوازنة وحقيقية، ذلك أن ضعف نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية، كان بمثابة رسالة إلى الدولة، وإلى مختلف الفاعلين السياسيين من أجل تأهيل وتطوير عمل الأحزاب، وتوفير الشروط الأساسية التي تكفل العيش الكريم للمواطن، ودعم استقلالية القضاء، وتوفير شروط

دستورية تتيح للأحزاب تطبيق برامجها، والوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها أمام الناخبين داخل البرلمان.

لقد أثبتت التجارب الحكومية الأخيرة أن الإمكانيات الدستورية المتاحة للسلطة التنفيذية تظل غير كافية، كما أن مجمل الشعارات التي ترفعها الأحزاب في حملاتها الانتخابية، في مجموعة من القضايا، تعبر عن جسامه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المطروحة من جهة، ووقوع الإكراهات المرتبطة بضيق الإمكانيات المتاحة دستورياً على مستوى الشأن الحكومي وبحضور المبادرات الملكية بشكل مكشوف في المجالين التشريعي والتنفيذي من جهة أخرى [22].

لقد أكدت الممارسات على امتداد أكثر من عقد، أن الإصلاح السياسي كيف كان حجمه، لا يمكن أن يسمح بتغيير، حقيقي، مادامت بنود الدستور جامدة، لأن الإصلاح الدستوري لا يمكن أن يدعم التغيير إذا لم تكن هناك مبادرات سياسية تخرج النصوص من طابعها القانوني، إلى إجراءات ميدانية، بحيث يسمح بتوضيح وتحديد صلاحيات جميع السلطات، ويفسح المجال أمام عمل الحكومة أو البرلمان، وبدعم صلاحياتها في مجال السياسات العامة داخلياً وخارجياً.

المبحث الثالث.

أثر الحركة الاحتجاجية في عملية الإصلاح السياسي بالمغرب :

ألقى الملك محمد السادس خطاباً في 9 مارس 2011 عرض فيه مجموعة من الإصلاحات وأكد إجراء مراجعة دستورية عميقة، تساهم في ترسيخ الديمقراطية ودولة القانون ضمن عملية إصلاحية شاملة، كما أعلن عن إطلاق المرحلة التالية لمسار الجهوية المتقدمة من خلال ترسيخها دستورياً، وانتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر، وتخويل رؤساء مجالس الجهة سلطة تنفيذ مقرراتها، بدل إسناد ذلك للولاة والعمال، وعين لجنة من الخبراء للعمل على بلورة تصور يدعم هذه الإصلاحات الدستورية من خلال فتح نقاش مع مختلف الفعاليات الحزبية والنقابية والمدنية والأكاديمية، وطلب منها تقريراً في هذا السياق [23].

هذا الخطاب تضمن مرتكزات مهمة ومتقدمة، شملت مجالات واسعة، والتي منها فصل السلطات ، واستقلال القضاء، وسمو القانون ، وترسيخ الديمقراطية ، وحماية

الحقوق وتمكين المرأة من المشاركة السياسية وتكريس التعددية ، حيث أصبح ولأول مرة رئيس حكومة يعين دستوريا ، من الحزب الذي احتل المرتبة الأولى في الانتخابات.[24].

وتأتي هذه المبادرات التي تعبر عن إعادة توزيع السلطات بين المركز والمحيط وطنياً ومحلياً في إطار جديد، مبني على التوازن في سياق التفاعل مع مختلف مطالب الإصلاح التي تنامت في الفترة الأخيرة.

لقد خلفت الإصلاحات التي طرحها الخطاب ردود أفعال متباينة في أوساط النخب السياسية والحزبية والأكاديمية المختلفة، وتراوحت هذه المواقف بين اتجاه أول ثمنها واعتبرها خطوات بناء وثورة إصلاحية تاريخية تجاوزت سقف المطالب التي رافقها بعض الأحزاب، وتستمرح بانتقال ديمقراطي في إطار ثوابت وطنية تحظى بإجماع داخل المجتمع، باعتبار أنها استجابت لمطالب الشعب المغربي، ولكونها جاءت منسجمة إلى حد بعيد مع مطالب حركة 20 فبراير.

ويبين اتجاه آخر أهمية هذه الإصلاحات، لكنه اعتبرها غير كافية لدعم أسس الديمقراطية، مادام لم يحل الحكومة والبرلمان، وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة، ومادام المتورطون في قضايا الفساد، واستغلال النفوذ، ونهب خيرات البلاد، في مأمن من الملاحقات القانونية، ولم يتم إبعاد عدد من الشخصيات المقربة من القصر، التي تمنع فرص التكافؤ والمنافسة المشروعة.

كما اعتبرها الاتجاه الثالث غير كافية لبناء دولة الحق والقانون، على اعتبار أن التعديلات الدستورية المطروحة تأتي من إطار مبادرة خاصة من الملك، الذي عين لجنة في هذا الصدد، دون انتخاب أو فتح نقاش وطني بين مختلف الفاعلين في هذا الصدد. ولأن هذه التعديلات لن تطل جوهر السلطات الواسعة التي يحظى بها الملك، ولن تسمح بإقرار دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، بقدر ما ستفرز دستور ممنوحاً، وهو الموقف الذي عبرت عنه بعض العناصر من حركة 20 فبراير التي أكدت أنها ستواصل العمل عن طريق تحقيق مختلف مطالبها المعلنة.

وعلى الصعيد الإقليمي قبلت المغرب دعوة الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وذلك لخلق جبهة موحدة من الأنظمة الملكية الوراثية، بغية الدفاع عنها، ومنعها من النقاط فكرة التحول الديمقراطي.[25]

أن الربيع العربي - الحراك الشعبي - أجبر بعض الدول العربية إلى ضرورة مراجعة سياساتهم والشروع في إصلاحات جذرية، والاستجابة لمطالب المحتجين، "ويعتبر القرار السياسي المغربي والإرادة السياسية في عدم إراقة الدماء والاستجابة للمطالب ثارة، والاحتواء تارة أخرى، طرح غير مسبوق ، اعتبره المهتمين ثورة إصلاحية فريدة من نوعها".[26]

الخاتمة والنتائج

استطاع المغرب رغم المرحلة الصعبة التي تمر بها الأنظمة العربية - ما تسمى الربيع العربي- بالخروج من هذه الحالة، ولعل ذلك راجع بالأساس إلى السياسات الإستباقية التي انتهجتها حيال العديد من القضايا، فضلا عن مبادرات أخرى تضمنها خطاب 9 مارس 2011، وما نتج عنه من انتخابات نزيهة أفرزت حكومة ذات مرجعية إسلامية .

حيث نجح عن طريق التعديلات الدستورية عام 2011 في السير قدما نحو نظام ملكي يتبنى سمات النظم البرلمانية إلى حد كبير دون أن يصل إلى النظام الملكي الدستوري الكامل الذي يعني إن الملك يملك ولا يحكم كما هو الحال في الأنظمة الملكية الأوروبية ، فيما يزال الملك يضطلع بدور حاسم داخل النظام السياسي، ويوجد إجماع لدى الأحزاب والقوى السياسية على احترام دور الملك ومن ثم لا يتوقع تعرض النظام السياسي المغربي لظاهرة عدم الاستقرار خلال المستقبل المنظور، حيث من المتوقع استمرار ظاهرة التنافس بين الأحزاب السياسية المغربية للحصول على أغلبية مجلس النواب لتشكيل الحكومة ، مع استمرار الدور المحوري للملك داخل النظام السياسي المغربي . وهكذا فإن وضع المغرب يبقى مختلفا عن وضعية الدول العربية الأخرى التي عاشت الربيع العربي، أصبح يعبر عنه بالاستثناء المغربي.

المراجع :

- [1] المغرب محمد زين الدين، الدستور ونظام الحكم في ،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2015، ص105
- [2] د. عبد العزيز محمد سرحان، المنظمات الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص455-456.
- [3] د. جلال يحيي، تاريخ المغرب الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص263-265.
- [4] محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، الخصوصية، الهوية، الحداثة، التنمية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1988، ص144-145.
- [5] د. جلال يحيي، مرجع سبق ذكره، ص317-329.
- [6] د. عطا محمد صالح و فوزي أحمد تيم، النظم السياسية المعاصرة، جامعة قاربيونس بنغازي، الجزء الثاني، 1988، ص440-450.
- [7] د. جلال يحيي، مرجع سبق ذكره، ص317-329.
- [8] محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، الخصوصية، الهوية، الحداثة، التنمية، مرجع سبق ذكره ، ص111- 124.
- [9] اتحاد المغرب العربي بتاريخ 20-5-2012م / ar.wikipedia.org/wiki
- [10] سعد الدين العثماني، وآخرون، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، منتدى العلاقات العربية، الدوحة، ط1، 2015، ص55، 64.
- [11] اتحاد المغرب العربي بتاريخ 20-5-2012م / ar.wikipedia.org/wiki
- [12] مرينا أوتاوي ومميريديث رايلي، المغرب: الإصلاح من القمة إلى القاعدة، تحرير، ماريانا أوتاوي وخوليا شقير، ما يتعدى الواجهة: الإصلاح السياسي في العالم العربي، دار النهار للنشر، ط1 بيروت، 2008، ص207.

- [13] محمد ضريف، التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية والإصلاح، تحرير، يوسف صوان وريكاردو رينيه، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، منتدى المعارف، ط1، بيروت، 2013، ص196.
- [14] عبدالرحيم العطري، "الحركة الاحتجاجية في المغرب من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركة 20 فبراير، سلسلة كتب المستقبل العربي (63)، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2012، ص299.
- [15] إدريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، المستقبل العربي، العدد 184، مركز دراسات الوحدة العربية، ابريل 2011، ص90.
- [16] محمد ضريف، التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية والإصلاح، مرجع سبق ذكره، ص198.
- [17] 20-7-2013 ar.wikipedia.org. *Human and Community Studies Journal*
- [18]- محمد نعيمة، الربيع العربي في المغرب: الإرهاصات والتفاعلات، تحرير علي كريمي وآخرون، الفعل الاحتجاجي بالمغرب: مقارنة الأنساق والسلوكات والقيم، مجلة أبحاث، العدد60، الرباط، ص31.
- [19] ادريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص91.
- [20]- الطاهر عطاق، الربيع العربي والعجز الديمقراطي، مطبعة البيضاوي، 2012، ص40.
- [21]- ادريس لكريني، الممارسة الديمقراطية واستقلالية الفضاء، جريدة الاتحاد الإماراتية، 20 يناير 2010.

- [22]- إدريس لكروني، المغرب وتحولات الحراك في المنطقة، الشروق، العدد 719،
2013-11-22.
- [23] إدريس لكروني، "محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20
فبراير في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص94.
- [24]- رضوان زهرو، المملكة المغربية وأختها العربية: فرص الانتقال إلى الديمقراطية،
النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 2015، ص18.
- [25] يوسف الشويدي، وآخرون، الربيع العربي أين؟، أفق جديدة للتغير الديمقراطي،
مرجع سبق ذكره، ص ص91-92.
- [26] الطاهر عطاق، الربيع العربي والعجز الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص40.

البعد الاستراتيجي لأنظمة دعم القرارات الذكية

دراسة ميدانية على الشركات الليبية

أ.رواد الهادي عبد السيد

د. رحومة عيسى المسلوب

المعهد العالي لتقنيات علوم البحار - صبراتة

كلية التربية زلطن - جامعة صبراتة

rwadalsaid1988@gmail.com

rhouma.masloub@gmail.com

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى /

1. البحث في أنظمة دعم القرارات الذكية وتقديم إطار نظري حول تلك النظم ودورها

في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية.

2. البحث في البعد الاستراتيجي لأنظمة دعم القرارات وتقديم إطار نظري حول تلك

النظم في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية.

كما تكمن أهمية الدراسة كونها تستكشف الخلفية العلمية لأنظمة دعم القرارات الذكية وفاعلية القرار الاستراتيجي في بيئة الأعمال الليبية . يتمثل مجتمع الدراسة في بعض الشركات الصناعية الليبية كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كونه أحد المناهج التي تتوافق مع متغيرات الدراسة و كذلك استخدم الباحث أداة الاستبيان كونها أحد أدوات جمع البيانات وعمل الباحث على استخدام الأساليب الإحصائية و التي تمثلت في برنامج الحزمة الاجتماعية SBSS كما تم إثبات الفرضية الأولى وفرض الفرضية الثانية و من أهم النتائج التي توصل إليها الباحثين :

أدى استخدام أنظمة دعم القرارات الذكية إلى تحسين مستوى ونوعية القرارات المتخذة من قبل الإدارتين الوسطى والعليا، مما جعل القرارات الإستراتيجية للشركات الصناعية موضوع الدراسة أكثر فاعلية، وانعكس ذلك على تحسين فعالية فريق العمل في كل مستوى من مستويات الإدارة في الشركات مما عزز الإبداع، والتفكير لدى القوى العاملة

وتحسين الرؤية المستقبلية لهذه الشركات الصناعية مما جعل موقعها بين المنافسين يتحسن يوماً بعد يوم.

Abstract :

This study aims to :

- 1 Researching smart decision support systems and providing a theoretical framework about these systems and their role in the decision-making process in industrial companies
- 2 Researching the strategic dimension of decision support systems and providing a theoretical framework about those systems in the decision-making process in industrial companies

The importance of The importance of this study lies in the fact that it explores the scientific background of smart decision support systems and the effectiveness of strategic decision in the Libyan business environment.

The study community is represented in some Libyan industrial companies. The researcher also used the descriptive analytical approach as it is one of the approaches that correspond to the variables of the study. The researcher also used the questionnaire tool as it is one of the data collection tools and the researcher worked on the use of statistical methods that were represented in the social package program SBSS as was done Proof of the first hypothesis and the imposition of the second hypothesis and the most important results that the researcher reached.

The use of smart decision support systems improved the level and quality of decisions taken by the middle and higher departments, which made the strategic decisions of industrial companies the subject of the study more effective, and this was reflected in improving the effectiveness of the work team at each level of management in companies, which promoted creativity, and thinking in The workforce and improving the future vision of these

industrial companies, which made their position among competitors improve day by day.

الإطار العام – والدراسات السابقة

مقدمة:

أصبح العالم المعاصر اليوم بجميع مؤسساته يواجه كماً هائلاً من المعلومات، والتي أصبحت تتزايد بشكل ملحوظ نتيجة للتطور العلمي والتقني في جميع مناحي الحياة، وأصبحت المعلومات الركيزة الأساسية لعملية صنع القرار واختيار البدائل. (حجازي، 2006، ص280)، إن النقص في المعلومات، وضعف نظم المعلومات هما السبب في تدني نوعية ومستوى الخدمات، فعملية اتخاذ القرار هو سلوك عقلي يتطلب الاستخدام الأمثل للمعلومات، لذا تعتبر المعلومات قيمه لكونها ترفع من مستوى عقلانية اتخاذ القرار من خلال نوعية المعلومات المستخدمة، فهي تشكل أهمية كبيرة لعملية اتخاذ القرارات لأنها تمثل المدخلات الأساسية لتلك العملية. (طه، 2008، ص55)

ويرى (الفضل، 2008، ص55) بأن مفهوم أنظمة دعم القرارات الذكية هو مرحلة جديدة من تقنية المعلومات الإدارية تقدم المعلومات اللازمة لدعم متخذي القرار من خلال التفاعل مع الأجزاء الأخرى من أنشطة المعلومات المعتمد على الحاسوب. ويبين (Senn, 2011, P536) أن هدف أنظمة دعم القرارات هو مساعدة المدراء في القرارات التي يجب اتخاذها في الحالات المعروفة وفي ظل الظروف غير المنتظمة، كما يرى (Long, 2011, P46) أن نظم دعم القرار هي نظم المعلومات التفاعلية التي تعتمد على مجموعه متكاملة من الأجهزة سهلة الاستعمال، والبرمجيات لإنتاج، وتقديم المعلومات بهدف دعم الإدارة في عملية اتخاذ القرار.

المبحث الأول: الإطار العام

1- مشكلة الدراسة :

تعتبر أنظمة دعم القرارات الذكية من أهم العناصر التي تؤثر في القدرات التنافسية للمنشآت بشكل عام وذلك من خلال ترشيد وتحسين جودة القرارات الإدارية على

مستوى الإدارة العليا والوسطى، لما لهذه النظم من قدرة على توفير معلومات مفيدة وعلى درجة عالية من الجودة. فكلما زادت دقة هذه المعلومات زادت جودة القرارات الأمر الذي ينعكس على الأبعاد الإستراتيجية المختلفة للقرارات الإدارية، وتعتمد هذه الأنظمة على التكنولوجيا الحديثة التي تتكون من الأساليب والطرق المبتكرة في البرمجة للأنظمة المختلفة واستحداث البرامج الحاسوبية وفقا لحاجات منظمات الأعمال جنباً إلى جنب مع استخدام النماذج الإحصائية ونماذج بحوث العمليات، ونماذج التخطيط الاستراتيجي، ونظم قواعد البيانات الصناعية. اعتماداً على هذه النظم و من هنا اتجه فكر الباحث إلى وضع السؤال التالي :

1- ما إمكانية اتخاذ القرارات المختلفة من قبل الإدارة العليا بصورة ذات فاعلية ودقة عالية؟

2- ما هي الأبعاد الإستراتيجية لأنظمة دعم القرارات الذكية في الشركات اللببية ؟

2- تساؤلات الدراسة: مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

- ما مدى فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية على الأبعاد الإستراتيجية من حيث عناصرها (الرؤية الإستراتيجية، الإبداع، النمط العقلي المتنوع، القرارات الإستراتيجية).؟

- هل هناك أثر لأنظمة دعم القرارات الذكية بدلالة أبعادها (الفنية، البشرية، التنظيمية، المادية، التفكير المنظم، نوع أنظمة دعم القرارات المستخدمة، دعم وإدراك الإدارة العليا) على الأبعاد الإستراتيجية من حيث عناصرها (الرؤية الإستراتيجية، الإبداع، النمط العقلي المتنوع، القرارات الإستراتيجية) ؟

3- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تستكشف الخلفية العلمية لأنظمة دعم القرارات الذكية وفاعلية القرار الاستراتيجي في بيئة الأعمال اللببية، فبالرغم من التطور الكبير الذي شهده القطاع الصناعي اللببي خلال العقود الأخيرة واستخدامه الأساليب الإدارية والتكنولوجية الحديثة في الإنتاج والتخطيط على مستوى الإدارة العليا والوسطى، إلا

أنه يوجد قصور في معرفة مدى اعتماد الإدارات العليا والوسطى في الشركات الليبية على أنظمة دعم القرارات الذكية في عملية اتخاذ القرار، ومدى مساهمة هذه النظم في فاعلية القرارات المتخذة. كما تتمثل أهمية الدراسة كونها تعتبر من الدراسات القليلة التي تحاول دراسة أنظمة دعم القرارات الذكية والبعد الاستراتيجي في قطاع الصناعة الليبي .

4- أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1 . البحث في أنظمة دعم القرارات الذكية وتقديم إطار نظري حول تلك النظم ودورها في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية.
- 2 . البحث في البعد الاستراتيجي لأنظمة دعم القرارات وتقديم إطار نظري حول تلك النظم في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية.
- 3 دراسة مدى تبني الشركات الليبية لأنظمة دعم القرارات الذكية في عمليات اتخاذ القرارات.

5- فرضيات الدراسة : تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

- 1- $H0_1$: لا يوجد أثر لأنظمة دعم القرارات الذكية على الأبعاد الإستراتيجية لأنظمة دعم القرارات في الشركات الليبية.
- 2- $H0_2$: لا يوجد أثر لأنظمة دعم القرارات الذكية بدلالة أبعادها على فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات الليبية .

6- حدود الدراسة :

1. حدود زمنية / و تتمثل في سنة 2020 – 2021 .
2. حدود مكانية و تتمثل في بعض الشركات الصناعية الليبية .

7- منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة لتناسبها مع الأغراض التي ترمي لها هذه الدراسة، فالمنهج الوصفي يمكن استخدامه للكشف عن الحقائق والتفسير، ولا يقتصر المنهج الوصفي على جمع البيانات وتبويبها، وإنما

يتضمن قدراً كبيراً من التفسير لهذه البيانات، ويعتبر أيضاً من أكثر الأساليب المستخدمة لقياس الاتجاهات بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة.

8- طرق جمع المعلومات والبيانات : الدراسة على مصدرين أساسيين لجمع البيانات هما:

1. البيانات الأولية: تتمثل في أداة الاستبيان و المقابلة.

2. البيانات الثانوية: تتمثل في الكتب والمجلات والبحوث والدراسات و المقالات.

9- التعريفات الإجرائية:

الإمكانات الفنية: مدى توافر برامج متخصصة لأنظمة دعم القرارات وبرامج حديثة وسهلة التعلم، مناسبة لاحتياجات العمل، ومتوافقة مع الأجهزة المستخدمة، وذلك من أجل مساعدة الموظفين، بالإضافة إلى وجود قاعدة بيانات تساعد في عملية التقييم الأداء.

الإمكانات البشرية: مدى توافر أشخاص متخصصين على درجة عالية من الكفاءة، وقدرة القسم المختص على معالجة المشاكل والاستفسارات التي تواجه العاملين.

الإمكانات التنظيمية: مدى مناسبة المعلومات المتوفرة مع احتياجات العمل، وسهولة استخدام أنظمة دعم القرارات للاتصال بين الأقسام الإدارية، وإمكانية عقد الدورات التدريبية للعاملين، ومساعدة الهيكل التنظيمي للمنظمة على سهولة تدفق المعلومات والحصول عليها، وتقييم أداء المنظمة، ومتابعة سير العمل وتقديم الدعم اللازم لاستخدام أنظمة دعم القرارات.

الإمكانات المادية: مدى مناسبة عدد الأجهزة مع عدد المستخدمين، ومناسبة سرعة هذه الأجهزة وسعة تخزينها مع حجم العمل المطلوب، وإمكانية توافر وسائل إدخال وإخراج مناسبة، وإمكانية عمل الصيانة للأجهزة والشبكة بشكل دوري.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

1. دراسة (النسور، 2015) بعنوان "فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في اتخاذ القرارات -دراسة ميدانية في المؤسسات الصحفية المصرية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر فاعلية نظم المعلومات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الصحفية المصرية.
2. دراسة (بني مصطفى، 2013) بعنوان "أثر استخدام أنظمة دعم القرارات على تطوير الأداء في البنوك التجارية المصرية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام أنظمة دعم القرارات على تطوير الأداء في البنوك التجارية المصرية، حيث قام الباحث باختبار أثر أنظمة دعم القرارات بأبعادها المختلفة كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع الذي تمثل بتطوير الأداء لدى متخذي القرارات في البنوك التجارية
3. دراسة (عوده، 2013)، بعنوان "واقع نظم معلومات الموارد البشرية ودورها في فعالية العمل الإداري في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظم معلومات الموارد البشرية وأثرها على فاعلية العمل الإداري في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة.

الفصل الأول : الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي :

المبحث الأول: مفاهيم حول الإدارة الإستراتيجية

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية:

تعود جذور مصطلح الإستراتيجية إلى الأصل الإغريقي، وهو يعني علم الجنرال، كما يعني قيادة "فن الحرب" عند هذا الجنرال، لذلك فإن نقل المصطلح إلى حقل الإدارة سيعني بصورة واضحة أنه "فن القيادة أو الإدارة"، فالإستراتيجية هي تعبير فني عن مهارة الإدارة والتخطيط، أو هي الوسائل العلمية التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة. (بن حبتور، 2004، ص27)، و(ياسين، 2006، ص27)،

فمصطلح الإستراتيجية (Strategy) اشتق من الكلمة اليونانية Strategic والتي تعني علم الجنرال (ناطورية، 2013، ص193)

أولاً: مكونات الإدارة الإستراتيجية :

1. تحليل البيئة.
2. صياغة الإستراتيجية.
3. تطبيق الإستراتيجية.

ثانياً: أهداف الإدارة الإستراتيجية

1. تهيئة المنظمة داخلياً وخارجياً بإجراء التعديلات في الهيكل التنظيمي والإجراءات والقواعد والأنظمة والقوى العاملة بالشكل الذي يزيد من قدرتها على التعامل مع البيئة الخارجية بكفاءة وفعالية.
2. زيادة فاعلية وكفاءة عمليات اتخاذ القرارات، والتنسيق، والرقابة، واكتشاف، وتصحيح الانحرافات لوجود معايير واضحة تتمثل في الأهداف الإستراتيجية.
3. التركيز على السوق والبيئة الخارجية باعتبار أن استغلال الفرص ومقاومة التهديدات هو المعيار الأساسي لنجاح المنظمات.
4. تجميع البيانات حول نقاط القوة والضعف، والتهديدات بحيث يمكن للمدير من اكتشاف المشاكل مبكراً.

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات:

- النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر لأنظمة دعم القرارات الذكية على الأبعاد الإستراتيجية لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية اللببية .

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر أنظمة دعم القرارات الذكية والمتمثلة في (الإمكانات الفنية، الإمكانات البشرية، الإمكانات التنظيمية، الإمكانات المادية، التفكير المنظم، نوع أنظمة دعم القرارات المستخدمة، دعم وإدراك الإدارة العليا) على الأبعاد الإستراتيجية

لأنظمة دعم القرارات والمتمثلة في (الرؤية المستقبلية، الإبداع، النمط العقلي المتنوع، القرارات الإستراتيجية) والأبعاد الإستراتيجية ككل في الشركات الصناعية الليبية، كما تم حساب معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة كوحدة واحدة والمتغيرات التابعة، والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول (1) معاملات الارتباط الكلية والجزئية بين المتغيرات المستقلة كوحدة واحدة (أنظمة دعم القرارات الذكية) والمتغيرات التابعة (الرؤية المستقبلية، الإبداع، النمط العقلي المتنوع، القرارات الإستراتيجية)

أنظمة دعم القرارات الذكية			
الارتباط الجزئي	الارتباط الكلي	المجال	الرقم
**0.55	**0.69	الرؤية المستقبلية	1
**0.56	**0.66	الإبداع	2
**0.48	**0.62	النمط العقلي المتنوع	3
**0.51	**0.67	القرارات الإستراتيجية	4
**0.69	**0.80	الأبعاد مجتمعة	

** معاملات الارتباط دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)

يظهر من الجدول (1) الذي يوضح معاملات الارتباط الجزئية، والكلية بين أنظمة دعم القرارات الذكية مجتمعة، والأبعاد الإستراتيجية لأنظمة دعم القرارات (الرؤية المستقبلية، الإبداع، النمط العقلي المتنوع، القرارات الإستراتيجية) أن جميع معاملات الارتباط مرتفعة ودالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، وكان أبرز معاملات الارتباط الكلية مع الرؤيا المستقبلية وبلغ (0.69)، وأدناها مع النمط العقلي المتنوع وبلغ (0.62)، وبلغ معامل الارتباط بين أنظمة دعم القرارات الذكية مجتمعة والأبعاد الإستراتيجية لأنظمة دعم القرارات مجتمعة (0.80)، وكان أبرز معاملات الارتباط الجزئية مع الإبداع وبلغ (0.56)، وأدناها مع النمط العقلي المتنوع وبلغ (0.48)، ومعامل الارتباط الجزئي (partial) بين أنظمة دعم القرارات الذكية مجتمعة والأبعاد

الإستراتيجية لأنظمة دعم القرارات مجتمعة بلغ (0.69).

- أثر الدلالة الإحصائية لأنظمة دعم القرارات الذكية على الرؤية المستقبلية لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية اللببية من وجهة نظر العاملين فيها.

جدول (2): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لأثر أنظمة دعم القرارات الذكية على الرؤية المستقبلية لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية اللببية.

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة f الإحصائية	دلالة f الإحصائية
الإمكانات	1.686	0.093	0.122	0.714	0.509	31.446	0.000
الإمكانات	0.692	0.490	0.047				
الإمكانات	3.416	0.001	0.284				
الإمكانات	0.043	0.966	0.003				
التفكير	3.003	0.003	0.169				
نوع أنظمة	1.278	0.203	0.084				
دعم وإدراك	3.548	0.000	0.267				

المتغير التابع: الرؤية المستقبلية لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية اللببية

يظهر من الجدول (2) وجود أثر لأنظمة دعم القرارات الذكية والمتمثلة في (الإمكانات الفنية، الإمكانات البشرية، الإمكانات التنظيمية، الإمكانات المادية، التفكير المنظم، نوع أنظمة دعم القرارات المستخدمة، دعم وإدراك الإدارة العليا) على الرؤية المستقبلية لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية اللببية، حيث بلغت قيمة (f) (31.446) وبدلالة إحصائية (0.000). كما بلغت قيمة (R)، والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (0.714)، وقيمة (R²) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل (أنظمة دعم القرارات الذكية) على التابع (الرؤية المستقبلية) (0.714). أما بالنسبة لتأثير كل بعد من أبعاد أنظمة دعم القرارات الذكية على الرؤيا المستقبلية، فكان أبرزها لبعد دعم وإدراك الإدارة العليا، حيث بلغت قيمة (t) (3.548) وبدلالة إحصائية (0.00) وقيمة بيتا (Beta) التي تعبر عن نسبة تأثير المستقل على التابع بلغت (0.267) وهي تدل على نسبة تأثير كبيرة لدعم وإدراك الإدارة العليا على الرؤيا المستقبلية، بمعنى كلما

زاد المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة يزيد المتغير التابع بمقدار بيتا. ثم جاء تأثير الإمكانات التنظيمية حيث بلغت قيمة (t) (3.416) وبدلالة إحصائية (0.001)، وبلغت قيمة بيتا (Beta) (0.28)، وهذا يدل على نسبة تأثير كبيرة للإمكانات التنظيمية على الرؤيا المستقبلية، ثم جاء تأثير التفكير المنظم، حيث بلغت قيمة (t) (3.003) وبدلالة إحصائية (0.003)، وبلغت قيمة بيتا (Beta) (0.169). أما المتغيرات المستقلة الأخرى (الإمكانات الفنية، والبشرية، والمادية، و نوع أنظمة دعم القرارات المستخدمة) فكانت نسب تأثيرها على الرؤيا الإستراتيجية غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05). وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأنظمة دعم القرارات الذكية على الرؤية المستقبلية لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية اللبية .

- أثر الدلالة الإحصائية لنظم دعم القرارات الذكية على الإبداع لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية اللبية من وجهة نظر العاملين فيها.

Human and Community Studies Journal

الجدول (3): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لأثر أنظمة دعم القرارات الذكية على الإبداع لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية اللبية .

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة f	دلالة f الإحصائية
الإمكانات الفنية	0.035	0.163	2.123	0.668	0.446	24.403	0.000
الإمكانات البشرية	0.702	0.028	0.383				
الإمكانات التنظيمية	0.003	0.268	3.033				
الإمكانات المادية	0.185	0.097	1.330				
التفكير المنظم	0.832	0.013	0.212				
نوع أنظمة دعم القرارات المستخدمة	0.143	0.103	1.469				
دعم وإدراك الإدارة العليا	0.107	0.129	1.616				

المتغير التابع: الإبداع لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية اللبية

يظهر من الجدول (3) وجود أثر لأنظمة دعم القرارات الذكية والمتمثلة في (الإمكانات الفنية، الإمكانات البشرية، الإمكانات التنظيمية، الإمكانات المادية، التفكير المنظم، نوع أنظمة دعم القرارات المستخدمة، دعم وإدراك الإدارة العليا) على الإبداع لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية الليبية، حيث بلغت قيمة (f) (24.403)، وبدلالة إحصائية (0.000). كما بلغت قيمة (R)، والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (0.668)، وقيمة (R²) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل (أنظمة دعم القرارات الذكية) على التابع (الإبداع) (0.446)، وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأنظمة دعم القرارات الذكية على الإبداع لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية الليبية .

الجدول (4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لأثر أنظمة دعم القرارات الذكية على فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات الصناعية الليبية.

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة f	دلالة f الإحصائية
الإمكانات الفنية	0.065	0.948	0.005	0.655	0.429	22.795	0.000
الإمكانات البشرية	3.516	0.001	0.258				
الإمكانات التنظيمية	1.970	0.050	0.177				
الإمكانات المادية	2.231	0.027	0.166				
التفكير المنظم	0.028	0.977	0.002				
نوع أنظمة دعم	1.911	0.057	0.136				
دعم وإدراك الإدارة العليا	0.637	0.525	0.052				

المتغير التابع: فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات الصناعية الليبية

يظهر من الجدول (4) وجود أثر لأنظمة دعم القرارات الذكية والمتمثلة في (الإمكانات الفنية، الإمكانات البشرية، الإمكانات التنظيمية، الإمكانات المادية، التفكير المنظم، نوع أنظمة دعم القرارات المستخدمة، دعم وإدراك الإدارة العليا) على فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات الصناعية الليبية، حيث بلغت قيمة (f)

(22.795)، وبدلالة إحصائية (0.000). كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (0.655)، وقيمة (R²) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل (أنظمة دعم القرارات الذكية) على التابع (فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية) (0.429).

أما بالنسبة لتأثير كل بعد من أبعاد أنظمة دعم القرارات الذكية على فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، فكان أبرزها لبعدها للإمكانات البشرية، حيث بلغت قيمة (t) (3.516) وبدلالة إحصائية (0.001) وقيمة بيتا (Beta) (0.258) التي تعبر عن نسبة تأثير المستقل على التابع بلغت، وهي تدل على نسبة تأثير كبيرة للإمكانات البشرية على فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، بمعنى كلما زاد المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة يزيد المتغير التابع فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بمقدار بيتا. ثم جاءت الإمكانات المادية حيث بلغت قيمة (t) (2.231) وبدلالة إحصائية (0.027)، وبلغت قيمة بيتا (Beta) (0.166)، وهذا يدل على نسبة تأثير كبيرة للإمكانات التنظيمية على فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، ثم جاء تأثير الإمكانات التنظيمية، حيث بلغت قيمة (t) (1.970) وبدلالة إحصائية (0.050)، وبلغت قيمة بيتا (Beta) (0.177). أما المتغيرات المستقلة الأخرى (الإمكانات الفنية، التفكير المنظم، و نوع أنظمة دعم القرارات المستخدمة، ودعم وإدراك الإدارة العليا) فكانت نسب تأثيرها على الرؤيا الإستراتيجية غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

وبالتالي ترفض الفرضية الرئيسية الثانية وتقبل الفرضية البديلة وهي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأنظمة دعم القرارات الذكية على فاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات الصناعية الليبية.

النتائج العامة:

بالاعتماد على أهم المعلومات التي وردت في الأدب النظري، والمعلومات العملية يمكن تلخيص النتائج العامة على النحو الآتي:

1. أدى استخدام أنظمة دعم القرارات الذكية إلى تحسين مستوى ونوعية القرارات المتخذة من قبل الإدارتين الوسطى والعليا، مما جعل القرارات الإستراتيجية للشركات الصناعية موضوع الدراسة أكثر فاعلية، وانعكس ذلك على تحسين فعالية فريق العمل في كل مستوى من مستويات الإدارة في الشركات مما عزز الإبداع، والتفكير لدى القوى العاملة وتحسين الرؤية المستقبلية لهذه الشركات الصناعية مما جعل موقعها بين المنافسين يتحسن يوماً بعد يوم.
2. ساهمت نظم دعم القرار الذكية في تحسين الأداء العملي للشركات التي اعتمدت في قدراتها التشغيلية على استخدام هذه النظم حيث عملت على تحسين نوعية المنتجات وزيادة الإنتاج مما أسهم في رفع نسبة المبيعات، وتحسين الميزة التنافسية للشركات الصناعية.
3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لفاعلية اتخاذ القرارات الإستراتيجية على (الرؤية المستقبلية، الإبداع، النمط العقلي المتنوع، والقرارات الإستراتيجية) لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية الليبية.
4. وجود درجة مرتفعة (للرؤية المستقبلية، الإبداع، النمط العقلي المتنوع) لأنظمة دعم القرارات في الشركات الصناعية الليبية.

ثانياً : التوصيات :

1. الاهتمام من قبل الإدارة العليا بالمشاكل التي تواجه المنظمة مجتمعة دون الفصل بينهما، كمقاومة التغيير لأن الإنسان بطبيعته مقاوم للتغيير، أو عدم وجود كوادر متخصصة، وذلك عن طريق إعادة تأهيل الكوادر العاملة، والعمل على ضخ دماء جديدة من أجل رفع كفاءة المنظمة، وتحقيق أهدافها.
2. تفعيل وسائل اتخاذ القرارات من خلال الحرص على عدم تأجيل اتخاذ القرارات، وخاصة إذا ما توفرت المعلومات الكافية واللازمة لاتخاذ تلك القرارات، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد، والإمكانات المتاحة، والمعلومات الدقيقة، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، واستغلال الفرص المتوافرة لاتخاذ قرارات ذات جودة

وفعالية عالية؛ لأن التأخير أحياناً في اتخاذ القرارات قد يؤدي إلى ضياع الفرصة الاستثمارية على المنظمة.

3. تفعيل دور الإدارة العليا في المشاركة في تحديد الرؤية المستقبلية للمنظمة وذلك عن طريق زيادة فاعلية الإدارة العليا في المشاركة في وضع الخطط، والرؤى المستقبلية، والتركيز على البيئة الداخلية، والخارجة المحيطة بالمنظمة.

قائمة والمراجع :

- إبراهيم، السعيد، (2013)، "المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
- ابوبكر، مصطفى، (2004)، "التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ابوقحف، عبد السلام، (2004)، "الإدارة الإستراتيجية وتطبيقاتها"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ابوقحف، عبد السلام، (2002)، "الإدارة الإستراتيجية وإدارة المعلومات"، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- ادريس، ثابت، (2006)، "التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ادريس، ثابت (2007)، "تظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
- الأمين، محمد العباس، (2011)، "التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي"، المركز العالي للدراسات الإفريقية، الطابعون، شركة مطابع العملة السودانية.
- ألان، جون، (2000)، "التخطيط الاستراتيجي الناجح"، ترجمة العاوي خالد، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة.
- بابكر، فيصل عبدالله، (2001)، "التخطيط الاستراتيجي"، السعودية.

- بامشموس، سعيد محمد (2002)، "المقدمة في الإدارة المدرسية، شركة كنوز المعرفة"، جدة، السعودية.
- بسيوني، عبدالحميد، (2010)، "تظم المعلومات الإدارية"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

العلاقة السببية والتكاملية بين الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2015)

الدكتور. عبد الكريم بشير احمد بشير

الدكتور لطفي الهادي محمد أبو زيد

كلية الاقتصاد-جامعة الزاوية
a.basheer@zu.edu.ly

كلية الموارد زلطن-جامعة صبراتة
lotfiabozaid@yahoo.co.uk

ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الي تحديد العلاقة ما بين الصادرات والنتاج الإجمالي في ليبيا للفترة (1990-2015) من خلال اختبار العلاقة السببية والتكاملية، ولتحقيق ذلك تم استخدام الطرائق الوصفية والإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية؛ حيث استخدم اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات، لمعرفة الخصائص الإحصائية للمتغيرات موضوع الدراسة أولاً، واختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات ثانياً. ثم بعد ذلك تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات باستخدام نموذج جرينجر للسببية (Granger Causality Test)، وتوصلت الدراسة إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تعاني من عدم السكون في مستوياتها وأنها تتصف بخاصية الجذر الوحدوي، كما أوضحت أنه لا يوجد تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وكذلك أشارت النتائج الإحصائية للنموذج إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات. بينما زيادة الناتج الإجمالي تسبب في زيادة الواردات فإن إحصائية F بلغت 4.86473 باحتمال قدره 0.0382.

Abstract:

This study seeks the relationship between the Exports and Gross Domestic Production in Libya for the period (1990-2015). Through testing the Causal and Cointegration relationship, and to achieve this modern descriptive and statistical methods used in time series analysing. Where the unit root test used for the time series of the

variables to know the statistical properties of the variables under study, Firstly, and to test the Integration between the variables secondly .In addition, analysing a causal relationship between GDP and exports using the Grainger Causality test. The study concluded that the time series of the variables suffer from the instability in their levels .It also made clear that there is no Cointegration between GDP and exports. Likewise, the statistical results of the model indicated that the Granger Causality Test shows a unidirectional causality from GDP to exports. While the increase in the GDP caused the increase in imports and the F statistic reached to 4.86473 with a probability of 0.0382.

المقدمة: -

منذ بداية التسعينيات عرف الاقتصاد العالمي تطورات كبيرة في عديد من الدول ولاسيما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية، وخاصة في ظل العديد من التكتلات الاقتصادية، وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل الدولي تضاعف من عام 1967 إلى عام 2007 بحوالي 44 %، مما يعني بأن حدوث أزمة اقتصادية في أي منطقة في العالم تؤثر في الدول الأخرى وفي مقدمتها اقتصاديات الدول النامية(صالح، 2013).

ويعتبر التصدير أحد المحاور الرئيسية في المبادلات التجارية ورسم السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك لأن الصادرات تسهم في النمو الاقتصادي عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في الدولة. وكان لفكرة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية موضوع دراسة للعديد من الاقتصاديين من أجل إبراز الأهمية الخاصة لحجم الصادرات كمؤشر رئيسي لقياس معدل النمو الاقتصادي. حيث تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على تغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات ضرورية.

وتتميز الصادرات الليبية كغيرها من الدول النامية بعدم التنوع في الإنتاج السلعي، وتركيزها على تصدير المواد الخام، وذلك بهدف تحسين شروط التبادل التجاري لصالح الاقتصاد الوطني، والتخلص التدريجي من اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر أساسي للدخل، والذي بدوره يتأثر بالتغيرات التي تحدث في العرض والطلب في السوق العالمية حيث إن التركيز على تصدير المواد الخام يسهم في عدم استقرار الصادرات، ومن ثم تذبذب في الإيرادات من الصادرات، وبالتالي عدم الاستقرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة التي تربط ما بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا.

إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي لليبيا؟ ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي؟
- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في ليبيا؟

فرضيات الدراسة:

- 1- إن نمو الصادرات يؤدي إلى النمو الاقتصادي.
- 2- إن هناك علاقة سببية متبادلة تتجه من الصادرات الي النمو الاقتصادي، ومن النمو الاقتصادي الي الصادرات.

منهجية الدراسة:

بناء على الفرضيات التي تم صياغتها فان هذه الدراسة سوف تعتمد على المنهج الاستنباطي من خلال وصف وتحليل ظاهرة النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية عموماً وبصفة خاصاً مع الصادرات، بالإضافة الى ذلك ستعتمد على المنهج التحليلي الاستنتاجي في تحليل الصادرات ومدى تأثير نموها على النمو الاقتصادي استناداً على

المنهج القياسي، وذلك بإجراء دراسة قياسية لتقدير حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ان ليبيا مازالت متأخرة تنموياً عن بقية الدول وبالتالي فهي بحاجة ماسة الي الدراسات التطبيقية المختلفة التي تسهم في الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي تدفع عجلة النمو في اقتصادها ومن تم تحقيق الرفاه لمجتمعها، وقد أضافت هذه الدراسة الانفتاح التجاري، وذلك لأن الانفتاح التجاري يلعب دوراً حيوياً في عملية النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وذلك لأنه جزء مهم من برنامج التكيف الهيكلي الذي يدعمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مختلف البلدان النامية، ووجدت الدراسات التجريبية أهمية الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال فرضية النمو التي تقودها الصادرات وفرضية النمو التي تقودها الواردات (Adnan and Yeap, 2015).

أهداف الدراسة:

وفقاً لفروض وأهمية الدراسة المذكورة أعلاه فان هذا البحث يهدف الى تقدير وتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا وذلك لمعرفة مدي أهمية التجارة الخارجية في ليبيا ونموها. وتحقيق لهذا الهدف فان الدراسة سوف تتناول هذه العلاقة من خلال تقدير النماذج عبر سلسلة زمنية خلال (1990-2015).

الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي -

لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، ولقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات علي نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب منها:

قامت ثريا الصديق (2004)، بدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والسودان، وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك واختبار تصحيح الخطأ أن للصادرات أثر إيجابيا على الناتج الإجمالي على المدى القصير وعلى المدى الطويل، هذا يؤكد ان نمو الصادرات في المملكة العربية السعودية له دوراً فاعلاً في تحقيق النمو الاقتصادي في حين كان لديها تأثير ضعيف في السودان.

وفي دراسة أخرى قام بها عابد بن عابد العبدلي (2005) بتقييم أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة 1960-2001، وذلك باستخدام اختبار جدر الوحدة والتكامل المشترك. وأظهرت النتائج ان هناك اختلافات كبيرة بين الدول الإسلامية، فكان للصادرات تأثير على النمو الاقتصادي أكبر من تأثير الاستثمار في الدول ذات الدخل المرتفع، بينما في مجموعة الدول الإسلامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط كان للاستثمار تأثير أكبر من الصادرات.

وفي دراسة أخرى قام بها عبد السلام حويته ومحمد شطا (2010) بخصوص تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (1977-2006) حيث استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والقياسي في نفس الوقت وذلك لدراسة تطور الصادرات والواردات الليبية وذلك علي اعتبار ان الصادرات يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد مصادر التمويل. فكلما زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات كلما تحقق فائض من العملات الأجنبية التي يمكن استخدامها في استيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة لتمويل الخطط التنموية، وتم تقسيم فترة الدراسة إلى 3 مراحل. اما بالنسبة للجانب القياسي فتضمن أربع معادلات كل منها تخص مرحلة معينة حيث تمثلت المعادلة الأولى على العلاقة بين الناتج المحلي والصادرات وذلك لبيان مدي مساهمة الصادرات في الناتج. وتوصلت الدراسة الى انه

في الفترة الأولى ان كل زيادة بدينار واحد في الصادرات توادي الى زيادة الناتج بمقدار 1.02 دينار وقد تأكدت معنوية النتائج إحصائياً عند مستوي معنوية 1%، وبلغ معامل التحديد 58% وهو يشير الى ان حوالي 58% من التغيرات التي تحدثت في الناتج المحلي ترجع الي التغير في الصادرات وان حوالي 42% ترجع الي عوامل أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

وفي دراسة أخرى قام بها محمد، صليحة، ونبيلة (2009)، لتقييم تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1980-2009. حيث اتفقت الأدلة التجريبية في هذه الدراسة مع فرضية النمو الذي تقوده الصادرات، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في باكستان، وبالتالي فإنه يمكن تعزيز نمو الاقتصاد عن طريق التصدير، من خلال الوصول إلى الأسواق العالمية، وهذا بدوره يعزز وفرات الحجم. وفي الدراسة التجريبية تمت الاستعانة بنموذج الانحدار اللوغارتمي لاشتقاق نموذج النمو المتكون من 3 متغيرات، وكان من نتائج هذا النموذج هو وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في البلاد. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين المتغير المستقل الثاني، وهو الصادرات، وبين النمو الاقتصادي. أما التضخم فهو يرتبط إيجابياً أيضاً بالنمو الاقتصادي.

واخيراً دراسة قام بها Ramos F. Ribeiro Franciscol (2000)، العلاقة السببية والتكاملية بين الصادرات الواردات المحلي الإجمالي في البرتغال خلال الفترة 1965-1998. أظهرت نتائج الدراسة بعدم وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين المتغيرات بل هناك تأثير التغذية المرتدة بين نمو الصادرات والواردات والناتج النمو.

دور الصادرات في إحداث النمو في الأدب الاقتصادي: -

يمثل حجم الصادرات أحد المتغيرات الاقتصادية التي اهتم بها الأدب الاقتصادي، وذلك باعتبارها متغيراً تفسيرياً هاماً في دالة النمو الاقتصادي، لذلك لا بد من إعطاء لمحة تاريخية عن دور الصادرات في النمو الاقتصادي في ظل الأفكار الاقتصادية المختلفة، حيث تلعب الصادرات دوراً بارزاً في إحداث النمو الاقتصادي باعتبارها أداء للنمو. ويمكن إيجاز تلك الأفكار ونظرتها الى الدور الذي تلعبه الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي كما يلي:

- دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكلاسيكي.

يعود الاهتمام بالتجارة الخارجية كمحرك للنمو إلى إسهامات المدرسة التجارية التي سادت في القرن السابع عشر، حيث كان ينظر للتجارة الخارجية على أنها مصدر ثروة الأمم، (أحمد الكواز، 2009، ص3) فقيام التبادل الدولي حسب الفكر الكلاسيكي يتم على أساس اختلاف المزايا النسبية لكل دولة فالدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي يكلفها إنتاجها مستوي اقل من الدول الأخرى تصدر هذه السلع المنخفضة في تكاليف الإنتاج قياساً بما يكلف إنتاجها في دول أخرى وتستورد السلع التي يمكن الحصول عليها بكلفة أقل من ما يكلف إنتاجها في السوق الخارجي، (بديع جميل قذو، 2009، ص48) فلقد نادي المفكرون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان مبررهم في ذلك ان ترك الحرية الكاملة للتجارة سوف يؤدي في النهاية بأن تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها. وأن تقسيم العمل الدولي سيزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب ويعود بالفائدة لكل دولة وعلى العالم بأسره، وقامت أفكارهم بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي. فأدم سميث اعتبر أن السوق هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي، فتقسيم العمل يؤدي الي اتساع حجم

السوق، وقد أكد علي أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، و أوضح ريكادو فيما بعد أن التبادل الدولي يقوم أساس اختلاف التكاليف النسبية والذي يتيح الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل علي النطاق الدولي وقد بين الكلاسيك أن إعاقه حرية التجارة سيلحق أضراراً كبيرة بالنمو الاقتصادي، (وصاف سعيدي، 2002، ص7) إلا إن ريكاردو لم يوضح مقدار الكسب بفعل التخصص، وهذا ما قام به جون ستيوارت ميل من خلال إضافته لنظرية ريكاردو التفسير الخاص بنسب المقايضة (التبادل التجاري ما بين السلعتين)، بالاعتماد علي الإنتاجية النسبية في الدولتين بحيث يحدث التبادل التجاري ما بين الدولتين عند معدل مقايضة يقع بين السعرين النسبيين في الدولتين، ويتحدد هذا المعدل بفعل مقابلة حجم الطلب في الدولتين أو الطلب المتبادل ويتحقق التوازن عند النقطة التي تتساوي فيها قيمة الصادرات والواردات لكل دولة (احمد الكواز، 2009، ص4)، فقيام التبادل الدولي حسب الفكر النظري الكلاسيكي يتم علي أساس اختلاف المزايا النسبية لكل دولة فالدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي يكلفها إنتاجها مستوي أقل من الدولة الأخرى تصدر هذه السلع المنخفضة في تكاليف الإنتاج قياساً بما يكلف إنتاجها في دول أخرى وتستورد السلع التي يمكن الحصول عليها بكلفة أقل من ما يكلف إنتاجها في السوق الخارجي. (بديع جميل قنود، 2009، ص48)

وقد وضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة على تراكم رأس المال ودور الصادرات في تحقيق الغلة المتزايدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد، وبما يتمخض عن ذلك من ارتفاع الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع حجم الأسواق والاستفادة من اقتصاديات الحجم، فالصادرات تعتبر عندهم قوة محركة للنمو. (وصاف سعيدي، 2002، ص7).

- دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري النيوكلاسيكي.
لقد قام كل من المفكرين السويديين هكشر و أولين بتطوير نظرية هبات عوامل الإنتاج للتجارة الخارجية وذلك كمحاولة لتعديل النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، حيث جاءت إسهامات هكشر و أولين من خلال إدخال عنصر إنتاج اخر في التحليل بالإضافة إلى عنصر العمل وهو عنصر رأس المال، و يؤخذ علي نظرية هكشر - أولين أن صحتها تتوقف علي ما توصلت اليه من تساوي عناصر الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري (احمد الكواز، 2009، ص3-5)، فحسب هذه النظرية فان الدول التي يكون لديها وفرة في رأس المال فينبغي لها ان تتخصص في إنتاج السلع كثيفة راس المال وتصديرها، بينما الدول التي يكون لديها وفرة في اليد العاملة فينبغي لها أن تتخصص في السلع كثيفة العمل وتصديرها، وبالتالي فان النظرية النيوكلاسيكية تنظر لأهمية التجارة في بلد معين علي أنه شبه قدرتي يتحدد بالمزايا النسبية (هبات عوامل الإنتاج) وما يترتب علي ذلك من تأثيرات العوامل المتاحة علي أسعارها المحلية والدولية وفي ضل سيادة المنافسة التامة ومحدودية الموارد وعدم تنقل التقنية وسيادة ثبات الغلة مع الحجم، (احمد الكواز، 2008، ص3) وعلي الرغم من أن نظرية هكشر- أولين لعبت دورا ومهيماً في أدبيات التجارة الدولية إلا أنها لم تصمد أمام هشاشة الفرضيات التي بنيت عليها.

وقد برزت النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتجارة الدولية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو على وفق المكاسب التجارية التي يتحصل عليها كل بلد جراء القيام بالتجارة الخارجية، وتتخلص هذه المكاسب في ثلاثة أنواع هي:

1- مكاسب ساكنة أو صافية وهي التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لدافيد ريكاردو نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع فتجني الدول المكاسب من

خلال تبادل فائض الإنتاج من السلع عن الطلب المحلي عليها بشرط أن يكون معدل التبادل للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لها.

2- المكاسب الحركية وهي تتمثل في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسيع سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية.

وهذه المكاسب التجارية الحركية تكون أكثر من المكاسب الصافية إذا كانت دوال إنتاجها تخضع لقانون تناقص الغلة، ومن المكاسب التجارية الأخرى التي تحصل عليها الدولة من التجارة الخارجية تتمثل في أن التجارة تمثل حافزا للمنافسة ووسيلة للحصول على معارف تكنولوجية جديدة، وتقنيات حديثة في الإنتاج، والذي يؤدي بدوره الي تدفق رؤوس الأموال وزيادة معدل التخصص والذي بدوره يؤدي الي تحديث طرق وأساليب الإنتاج، وهناك مكاسب اخرى وهي المكاسب التجارية من خلال تصريف الإنتاج أو ما يعرف بـمنفذ الفائض والمعروف لدي آدم سميث والذي أكد علي أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج وكوسيلة لتوسيع السوق مما يؤدي الي تعزيز او تقسيم العمل ورفع مستوي الإنتاجية وهذا النوع من المكاسب يتمثل في ان التجارة الخارجية تعتبر منفذ لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي علي الأسواق العالمية، وتعتبر المكاسب المحققة من تصريف فائض الإنتاج سبباً وجيهاً في توسيع حجم الصادرات وتزداد المكاسب التجارية من خلال هذا المنفذ عندما تكون الموارد المستعملة في إنتاج وتصدير مثل هذه الفوائض ليس لها استخدامات بديلة وغير قابلة التحويل للاستخدام المحلي. (عابد العبدني، 2005، ص 8-11).

- دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكيني.

إن تغيرات الصادرات تؤثر في الدخل الوطني فزيادة الصادرات تؤدي الي زيادة الدخل الوطني ونقصها يؤدي الي نقص في الدخل الوطني، وبالتالي فإنه يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والدخل الوطني، فالصادرات لا تختلف عن الاستثمار فكلاهما

بمثابة حقن في الدخل الوطني وتقوم الفكرة الأساسية لكينز علي فكرة المضاعف علي أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في الاستثمار أو التصدير فإن الدخل الوطني سوف يزداد بكمية أكبر من الزيادة في الاستثمار أو الصادرات بسبب آلية المضاعف، وتؤكد النظرية الكينزية علي دور الحكومة في توجيه النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الصادرات لإنعاش السوق الداخلية فالزيادة في الإنفاق تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني وهذا ما يسمى بآلية المضاعف، ولكن هذه الآلية نجدها غير فعالة في حالة البلدان النامية، وذلك بسبب ما تعانيه هذه البلدان من عدم توافر الجهاز الإنتاجي الكفاء الذي يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مستوي معين الى مستوي آخر أكثر تقدماً فأثر الصادرات في البلدان النامية يتحدد عن طريق عمل آلية المسارع او المعجل وذلك بسبب انتشار البطالة المقنعة في البلدان وسيادة النشاط الزراعي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يتوقف علي الخيارات الحكومية ما بين الادخار لمواجهة متطلبات التنمية أو تفعيل الطلب. *Human and Community Studies Journal*

فالمضاعف الكينزي في الدول المتقدمة يعمل في إطار يختلف تماماً عن الدور الذي يؤديه في الدول النامية فوجود طاقة إنتاجية معطلة يتم تفعيلها عن طريق تحفيز الطلب الفعلي في حين نجد أن الدول النامية تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والذي لا يستطيع الاستجابة لمثل تلك التفعيلات وبالتالي فإن أثر مضاعف التجارة الخارجية يكون ضعيفاً في هذه الدول.

- دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر الحديث.

منذ السبعينات بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية حيث ارتبطت أساساً بالإضافة التي قدمها بول كرومان (P. KRUGMAN) في أن اتساع الأسواق سيجعل الدول تستفيد من الوفرة الخارجية للحجم، فالنظرية الحديثة اعتمدت في نموذجها علي أساس عنصر إنتاجي واحد وهو العمل، واعتمدت كذلك علي فرضيتين

الأولى: تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفرات داخلية ناتجة عن تحسن كفاءة الإنتاج، والثانية: سيادة المنافسة الاحتكارية (وليس التامة)، وبالتالي فإن اتساع السوق أمام الشركات المنتجة للسلع المتميزة أم المختلفة يتيح عمل وفرات الحجم ومن ثم ويسبب ارتفاع حجم الطلب بسبب زيادة حجم السوق تنخفض التكاليف وتزيد الصادرات ونقطة التوازن ترتفع إلى مستوى إنتاج أعلى بسبب انخفاض سعر السلعة وبالتالي ارتفاع الأجر الحقيقي وتستفيد بذلك كل دولة من ارتفاع النمو الاقتصادي بها، وكما تستفيد الشركات أيضاً من وفورات الحجم الديناميكية من خلال تأثير زيادة الإنتاج على اكتساب التعلم والخبرة من خلال العمل (LEARNING BY DOING)، ويؤدي ذلك إلى انخفاض التكاليف وزيادة قدرة الدولة على التصدير، وبفعل تزايد التجارة الدولية بين فروع الشركة الواحدة (INTRABRANHE) عبر حدود الدولة، وتعتمد هذه قيود دفترية تتحدد قيمتها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بفعل سيطرتها على آليات إنتاج السلع محل عمل هذه الشركات، وفي السنوات الأخيرة والتي غاية الآن بدأ الاهتمام بالعوامل المتحكمة التي تزيد من القدرة التنافسية لبلد معين في التجارة الدولية، وفي ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات من أجل الرفع من النمو الاقتصادي فقد قام بورتر (M. PORTER) بتحديد الإستراتيجية الناجحة لشركة معينة من أجل زيادة صادراتها حيث يري بورتر (M. PORTER) أن توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات سيعمل على زيادة تنافسيتها في التجارة الدولية وبالتالي زيادة صادراتها ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي. (احمد الكواز، 2009، ص6-7).

وصف مؤشر الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: -

يدل هذا المؤشر على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي وكذلك يعبر أيضاً عن الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي من خلال إبراز مدى إسهام المبادلات الخارجية في الإنتاج المحلي وسوف يتناول المؤشرات كما بالجدول رقم (1).

جدول (1) حجم الصادرات والواردات والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2015.

نسبة التجارة الخارجية	الواردات/النا تج المحلي	الصادرات/النا تج المحلي	النتائج المحلي الإجمالي GDP	التجارة الخارجية	الواردات IM	الصادرات EX	الفترة
0.6373	0.1832	0.4541	8246.9	5255.8	1510.9	3744.9	1990
0.6020	0.2581	0.3438	8757.3	5272	2261.0	3011.0	1991
0.5448	0.2318	0.3130	9231.9	5030	2140.0	2890.0	1992
0.5694	0.2827	0.2866	9137.7	5203	2584.0	2619.0	1993
0.3138	0.2433	0.2773	9670.8	5035	2353.0	2682.0	1994
0.4922	0.2013	0.2908	10672.3	5253	2149.0	3104.0	1995
0.4902	0.2080	0.2822	12327.3	6043	2564.0	3479.0	1996
0.4722	0.1985	0.2737	13800.5	6517	2739.0	3778.0	1997
0.3740	0.1798	0.1942	12610.6	4716	2267.0	2449.0	1998
0.3940	0.1562	0.2378	14075.2	5546	2199.0	3347.0	1999
0.4479	0.1141	0.3338	18456.9	8266	2106.0	6160.0	2000
0.4594	0.1601	0.2992	18079.1	8305	2895.0	5410.0	2001
0.8792	0.3663	0.5129	25914.1	22784	9493.0	13291.0	2002
0.9173	0.2958	0.6215	31731.8	29106	9386.0	19720.0	2003
0.9883	0.3153	0.6730	41577.0	41092	13110. 0	27982.0	2004
1.0410	0.2790	0.7620	56213.0	58519	15683. 0	42836.0	2005
0.9016	0.2064	0.6952	80729.9	72785	16659. 0	56126.0	2006
0.9346	0.2431	0.6915	89260.3	83424	21698. 0	61726.0	2007

1.0070	0.2537	0.7534	102242.9	102965	25938.0	77027.0	2008
1.0472	0.3902	0.6571	70493.3	73822	27503.0	46319.0	2009
1.0060	0.3429	0.6631	92978.2	93539	31881.0	61658.0	2010
0.7764	0.2874	0.4890	47549.5	36918	13664.0	23254.0	2011
0.9693	0.2864	0.6829	112591.0	109136	32243.0	76893.0	2012
1.2718	0.5408	0.7310	79952.6	101684.6	43242.0	58442.6	2013
1.4674	0.8978	0.5696	43030.2	63142.7	38631.7	24511.0	2014
1.2874	0.7750	0.5124	29270.1	37681.4	22684.5	14996.9	2015

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي للسنوات، 2002,2014,2018

مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تغير هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي إنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بما أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية. حيث ان نسبة الواردات الي الناتج المحلي الإجمالي في تغير وتذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى، فبعد ما كان 18.32% سنة 1990، ارتفعت الى 28.27% سنة 1993 لتسجل بعد ذلك انخفاض سنة 2000 بحيث بلغت النسبة خلال هذه السنة 11.41% وهي أقل نسبة مسجلة

خلال فترة الدراسة، لتعود الى الارتفاع المتذبذب تدريجياً إلى ان تصل إلى ما نسبته 89.78% سنة 2014 وهي اعلي نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة.

على هذا الأساس يتضح لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية، من خلال توجيهها مباشرة الى السوق المحلية، بحيث بلغت نسبة الواردات في المتوسط خلال فترة الدراسة 30.37% مما يعني أن أكثر من ربع الطلب الكلي على السلع والخدمات تم تلبيةه باللجوء إلى الاستيراد.

مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تبرز أهمية دور السلع والخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية.

يتضح من خلال الجدول أن الصادرات تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 48.47%، مما يعني أنه حوالي 48% من الناتج الإجمالي مصدرة الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، لذلك نجد أن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تتعكس على النشاط الاقتصادي الوطني فتتعرض بزيادته وتكتمش بتراجعها.

لقد شهدت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي انخفاض متذبذب خلال العشرية الأولى من 1990-2000 بحيث وصلت الى أدنى قيمة لها سنة 1998 حيث بلغت النسبة 19.42%، أي بلغت نسبة إسهامها 20%، بينما شهدت خلال الفترة من 2001-2015 تذبذباً نسبياً أي بلغت سنة 2005 اعلي نسبة خلال طول فترة الدراسة بنسبة 76.20%، وذلك بسبب تحسن إيرادات الصادرات، ثم بدأت بالتناقص نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول من ناحية والأحداث التي مرت بها البلاد سنة 2011 من ناحية أخرى. إن تباين هذه النسب بارتفاعها وانخفاضها معتدلاً ومتقارباً

نوعاً ما يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي شهده قطاع المحروقات في ذلك الوقت، من خلال ارتفاع أسعاره من جهة، والزيادة الضعيفة في كمية الصادرات النفطية من جهة أخرى. بعض استعراض تطور المؤشرات الاقتصادية في ليبيا سوف يتم فحص وتحليل أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي اعتماداً في ذلك على المساهمات القياسية.

الدراسة القياسية: -

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي القياسي باستخدام البرنامج Eviews 10، وذلك من أجل استخدام الأسلوب الحديث في دراسة العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية.

وصف النموذج القياسي:

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات. ومن خلال استعراض النظرية الاقتصادية يمكن القول ان العديد من المتغيرات تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة من الدول، وبالتالي يمكن صياغة نموذج تطبيقي بحيث يشمل هذا النموذج على أهم العوامل ويتم تطبيقه على ليبيا. حيث سوف يستخدم ثلاثة متغيرات وهي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع ويمثل النمو الاقتصادي، الصادرات (EX)، والواردات (IM) كمتغيرات مستقلة. وتم إضافة الواردات لأن هناك عدة عوامل تؤثر على علاقة الصادرات بالناتج المحلي الإجمالي والتي من أهمها الإنفاق العام، والواردات، والاستثمار وتكون الصيغة الإحصائية على النحو التالي:

$$GDP = F (EX, IM)$$

- تقدير النموذج:

بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews الإصدار العاشر وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم تقدير دالة الناتج الإجمالي وكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

جدول (2) نتائج تقدير المربعات الصغرى

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/30/20 Time: 12:51
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.717740	0.235050	15.81682	0.0000
EX	0.667518	0.071049	9.395216	0.0000
im	0.024997	0.078414	0.318786	0.7528
R-squared	0.973589	Mean dependent var	10.22888	
Adjusted R-squared	0.971292	S.D. dependent var	0.908608	
S.E. of regression	0.153949	Akaike info criterion	-0.796221	
Sum squared resid	0.545109	Schwarz criterion	-0.651056	
Log likelihood	13.35087	Hannan-Quinn criter.	-0.754418	
F-statistic	423.9195	Durbin-Watson stat	0.515511	
Prob(F-statistic)	0.000000			

$$GDP = 3.71773983705 + 0.667518207508 * EX + 0.0249971914812 * IM$$

الإشارة الموجبة لمعلمة الصادرات تدل على انه كلما زادت الصادرات ادي ذلك الي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي أي ان هناك علاقة طردية

بين الصادرات والنمو الاقتصادي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية ويوافق بذلك الدراسات التحليلية السابقة. ومن خلال النموذج يمكن القول ان الزيادة في الصادرات بقيمة 01 مليون سيؤدي الي زيادة الناتج الإجمالي بقيمة 66 مليون، ونستطيع التأكد بدرجة الدلالة (Prob) الذي تشير إلى درجة الدلالة او الاحتمالية والتي قيمتها (0.0000) أقل من 1% عندها نقول إننا نستطيع قبول الفرضية العدمية. وبالتالي فان الصادرات لها تأثير على النمو.

- تحليل استقرار بيانات السلسلة الزمنية:

بيانات السلسلة الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات معاكسة. أي ان وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة، وبالتالي فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً زائفاً كما ان الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفتقد عند استخدام سلاسل غير ساكنة، وهناك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار سكون السلسلة من أهمها اختبار جذور الوحدة.

- اختبار جذور الوحدة Unit Root Test

يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات المستخدمة في التطبيقات العلمية ويعزي هذا الاختبار إلى كل من ديكي - فولر (DF). ومضمون هذا الاختبار هو إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار البيانات.

تتسم البيانات الاقتصادية غالب بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة سكون السلاسل الزمنية، لذا يعتبر تحديد درجة السكون مهماً قبل اختبار علاقات التكامل والسببية حيث يتطلب ذلك عدم سكون البيانات وتكاملها من نفس الدرجة إذا كان المتغير ساكن فانه

لا يحمل جذر الوحدة وبالتالي فهو متكامل من الدرجة الصفرية أما إذا كان المتغير غير ساكن عند المستوى بينما يتصف بالسكون عند مستوى الفرق الأول فإنه يكون متغيراً متكاملًا من الدرجة الأولى (عبد القادر عطية، 2001، ص 756).

وغالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار، وذلك لان معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل متوسطات تباينها غير مستقرين. وان السلسلة الزمنية تعتبر ذات تباين مشترك إذا كانت أوساطها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن وتحديد إذا كان المتغير التابع مستقر ام لا. ويتم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller, 1981) ADF. حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وذلك في قيمتها المطلقة التي اقترحها ماكنون 1991 (Mackinnon). أما إذا كان المتغير غير ساكن عند المستوى بينما يتصف بالسكون عند مستوى الفرق الأول، فإنه يكون متغير متكاملًا من الدرجة الأولى.

جدول (3) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرار السلاسل الزمنية باستخدام Eviews 10.

الخصائص		مستوي المعنوية والاختبارات	Intercept	Trend and Intercept	None
المتغيرات	القيم الحرجة	%1	-3.737853	-4.356068	-2.664853
	Critical	%5	-2.991878	-3.595026	-1.955681
	values ADF	%10	-2.635542	-3.233456	-1.608793
GDP	المستوي	قيمة (t)	-1.409121	-0.570366	0.637174
	الفرق الاول	قيمة (t)	-5.410820	-5.745355	-5.371151
EX	المستوي	قيمة (t)	-1.144569	-1.070293	0.397908
	الفرق الاول	قيمة (t)	-5.330663	-5.393213	-5.330952
IM	المستوي	قيمة (t)	-1.117293	-2.037342	1.228810
	الفرق الأول	قيمة (t)	-5.114170	-4.993557	-4.883464

أوضحت نتائج تحليل السلاسل الزمنية الخاص بنتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي متمثلاً للنمو الاقتصادي (GDP)، والصادرات (EX)، والواردات (IM). لاختبار سكون السلاسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن من خلال اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة ديكي فولر حيث نلاحظ من بيانات الجدول ان السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات غير ساكنة في المستوي، حيث ان جميع القيم المقدرة أي المحسوبة لقيم (t) اقل من قيمتها الجدولية مما يعني انها غير معنوية إحصائياً. وبالتالي فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها. إلا أنه عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات وجد أنها أصبحت معنوية، مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة. وباختصار، فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً.

- اختبار التكامل المشترك Co-integration test

بعد ان تم إجراء اختبار جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة وثبت أن المتغيرات تتصف بأنها متكاملة من الدرجة الأولى، يمكن إجراء التكامل المشترك بينها. وأساس طريقة التكامل المشترك تقوم على أن متغيرين أو أكثر غير ساكنين يمكن أن تتكامل تكاملاً مشتركاً.

ولمعرفة فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه وإيجاد عدد متجهات التكامل المشترك المعنوية إحصائياً باستخدام اختبارين مختلفين Likelihood Ratio (LR) هما: اختبار أثر (Trace Test) λ واختبار القيم الذاتية العظمى Maximum Eigenvalues Test (λ_{max}).

ان اختبار جوهانسن للتكامل المشترك حساساً جداً لطول فترة التباطؤ (Lag Length) المثلى لذا من الضروري تحديد طول الفترة باستخدام بعض المعايير مثل Schwarz, Akaike. وبما ان جميع المتغيرات كانت مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة

الأولى فانه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك. (يشير عبد الله بلق، 2013)

ولتحديد فترة التباطؤ في اختبار جوهانسن تم إجراء تقدير (VAR). كما بالجدول (4) حيث يلاحظ ان فترة الإبطاء هي واحد وفقاً لكافة المعايير وتعتبر فترة الإبطاء المثلى.

جدول (4) اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP

Exogenous variables: C

Date: 04/30/20 Time: 12:59

Sample: 1990 2015

Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-14.13830	NA	0.388514	1.892288	1.940574	1.894760
1	-6.205019	13.88324*	0.163501*	1.025627*	1.122201*	1.030573*
2	-6.022256	0.296990	0.181662	1.127782	1.272642	1.135200
3	-5.470570	0.827528	0.193354	1.183821	1.376968	1.193712
4	-5.411578	0.081115	0.219852	1.301447	1.542881	1.313811
5	-4.615937	0.994552	0.229368	1.326992	1.616713	1.341828
6	-4.256872	0.403948	0.254743	1.407109	1.745117	1.424418
7	-2.655903	1.600969	0.244809	1.331988	1.718282	1.351769
8	-2.067217	0.515100	0.270764	1.383402	1.817983	1.405656
9	-1.068978	0.748679	0.289987	1.383622	1.866490	1.408349
10	0.060975	0.706221	0.313768	1.367378	1.898533	1.394578

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

و بتطبيق اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الصادرات والواردات كما هو موضح في الجدول (5) حيث تشير النتائج الى رفض فرضية وجود أي متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات.

جدول (5) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

Hypothesized No. of CE(S)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.581321	31.83789	29.79707	20.89563	21.13162	0.0287
At most 1	0.300635	10.94226	15.49471	8.581990	14.26460	0.2151
At most 2	0.093663	2.360268	3.841466	2.360268	3.841466	0.1245

من الجدول السابق ونتيجة لاختبار trace Statistic فان القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوي معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي بعدم وجود أي متجه التكامل المشترك ($r=0$) اي قبول الفرض البديل بوجود تكامل. اما في حالة ($r<1$) فان القيمة المحسوبة 10.94226 تقل عن القيمة الجدولية (15.49471) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونقول بعدم وجود تكامل، وكذلك بالنسبة ($r<2$) فالقيمة المحسوبة 2.360268 تقل عن القيمة الجدولية (3.841466) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدمي. اما بالنسبة لاختبار Max Statistic ففي حالة ($r=0$) فالقيمة المحسوبة 20.89563 اقل من الجدولية 21.13162 عند مستوي معنوية 5% وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدمي، اما في حالة ($r<1$) فان القيمة المحسوبة 8.581990 تقل عن القيمة الجدولية (14.26460) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدمي، وكذلك بالنسبة ($r<2$) فالقيمة المحسوبة 2.360268 تقل عن القيمة الجدولية (3.841466) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي قبول الفرض العدمي.

- اختبار اتجاه العلاقات السببية:

يستخدم اختبار السببية لجرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين.

وفي هذه الدراسة سيتم تقدير نموذج للعلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة Granger Causality Tests وكانت النتائج كما يلي:

جدول (6) تقدير نموذج للعلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة

Granger Causality Tests

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/05/20 Time: 15:03

Sample: 1990 2015

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause GDP	25	0.01092	0.9177
GDP does not Granger Cause EX		0.28967	0.5958
IM does not Granger Cause GDP	25	1.61762	0.2167
GDP does not Granger Cause IM		4.86473	0.0382
IM does not Granger Cause EX	25	1.04539	0.3177
EX does not Granger Cause IM		6.07991	0.0219

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير في الجدول السابق فبالنسبة لحالة زيادة الصادرات الإجمالية يسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي فإن إحصائية F بلغت 0.01092 باحتمال قدره 0.9177 حيث : $p(F_t) > 0.05$ يعني أننا نقبل فرضية العدم أي إننا نرفض فرضية أن الصادرات تسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يدل على أن زيادة الصادرات لا تسبب زيادة الناتج المحلي وهي نتيجة طبيعية، لأن هيكل الصادرات في ليبيا يتشكل بأكثر من 95% من الصادرات النفطية. أما زيادة

النتائج تسبب في زيادة الصادرات فان إحصائية F بلغت 0.28967 باحتمال قدره 0.5958 فإننا نرفض فرضية أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب زيادة الصادرات. بينما زيادة الناتج الإجمالي تسبب في زيادة الواردات حيث ان إحصائية F بلغت 4.86473 باحتمال قدره 0.0382 فأننا نقبل فرضية أن الناتج الإجمالي تسبب في زيادة الواردات وهذا ما يدل على أن زيادة الناتج الإجمالي تسبب في زيادة الواردات.

النتائج والتوصيات:

أولاً-النتائج:

1- إن تغيرات الصادرات تؤثر في الدخل الوطني؛ فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ونقصها يؤدي إلى نقص في الدخل الوطني، وبالتالي فإنه يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والدخل الوطني؛ وذلك بسبب آلية المضاعف، وهذا ما تؤكدته النظرية الكينزية. بينما في ليبيا شهدت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاض متدبب خلال العشرية الأولى من الدراسة بينما شهدت خلال الفترة من 2001-2015 تذبذباً نسبياً أي بلغت سنة 2005 أعلى نسبة خلال فترة الدراسة بنسبة 76.20%؛ وذلك بسبب تحسن إيرادات الصادرات ثم بدأت بالتناقص نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول من ناحية، والأحداث التي مرت بها البلاد سنة 2011 من ناحية أخرى؛ وهذا يدل عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الذي لا يستطيع الاستجابة لمثل تلك التغيرات، وبالتالي فإن أثر مضاعف التجارة الخارجية يكون ضعيفاً في ليبيا كما ادعت ذلك النظرية الكينزية.

2- إن نتائج هذه الدراسة لاختبار جرانجر أظهرت عدم وجود تأثير التغذية المرتدة بين نمو الصادرات والواردات والناتج. بل وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه

بين المتغيرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى الواردات، وكذلك ما بين زيادة الصادرات والواردات.

ثانياً-التوصيات:

1- توصي الدراسة بعدد من السياسات لتوجيه التجارة الخارجية بما يعزز ويخدم النمو في النشاط الاقتصادي والتنمية في ليبيا؛ وذلك بتنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات الليبية من خلال الاعتماد على الآليات المناسبة لتنميتها وتبويبها بغية النهوض بالصادرات غير النفطية.

2- إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في ليبيا يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية وذلك بخلق مزيدٍ من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل ليبيا على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقاً منفتحاً على العالم الخارجي، مما يجعل أمر رفع الصادرات الوطنية ممكناً جداً بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

المراجع:

- [1] احمد الكواز، (2008)، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 7، العدد 73، الكويت.
- [2] احمد الكواز، (2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 8، العدد 81، الكويت، ص3.
- [3] بديع جميل قذو (2009) التسويق الدولي دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى مصر ص48.
- [4] بشير عبدالله بلق (2013)، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعة - العدد 5، المجلد الثاني.
- [5] عابد بن عابد العبدلي (2005)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد

- الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد، 27، المملكة العربية السعودية،
ص 8-11، منشورة على www.drabid.net/paper2.pdf: 18
- [6] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (1001)، الاقتصاد القياسي بين النظرية
والتطبيق، ص560-ص 750.
- [7] وصاف سعدي، (2002)، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر:
الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 1، الجزائر، ص7.
- [8] SidiqThurayia. 2004."The relationship between exports and
economic growth experience of Saudi Arabia and the Republic
of Sudan." Economic studies: the scientific series of the Saudi
Economic Association V6, A11.
- [9] Mhammad Usman, SalihaAshfaq, NabeelaMushtaq,
"Relationship of Export and Economic Growth"; An Empirical
Study of Pakistan, University of the Punjab, Lahore-Pakistan,
Far East Journal of Psychology and Business, Vol. 6 No. 3
March 2012.
- [10] Ramos F. Ribeiro Francisco. 2000."Exports, imports, and
economic growth in Portugal: evidence from causality and
Cointegration analysis." University of Porto, Faculty of
Economics, Rua Dr. Roberto Frias, 4200 Porto, Portugal

دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد الإداري والمالي

حسن محمد العربي الشريف

كلية العلوم التقنية مصراتة

Hass_ss8@yahoo.com

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري. فمن خلال تطبيق الشفافية في العمل تستطيع المنظمات تجنب حالات الفساد المالي والإداري، حيث يعتبر الفساد في المنظمات من أهم الأسباب التي تؤدي الى فشل المنظمات. قام الباحث بمراجعة البحوث السابقة والدراسات والتقارير لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة واستخلاص أهم النتائج التوصيات. أشارت النتائج إلى أن معظم المنظمات تستخدم حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري ولتحقيق نجاح المنظمة ومنع فشلها. نتيجة لكل ذلك، زاد الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المنظمات.

Abstract

The study aimed to identify the role of corporate governance in combating financial and administrative corruption. Organizations can avoid any financial or administrative corruptions by applying transparency in work, which is considered as one of the most important reasons might lead to the organizations' failure. The author has reviewed previous studies and reports, in order to collect information related to this study and to conclude the most significant recommendations. The results indicate that most organizations are using corporate governance to reduce financial and administrative corruption and to achieve the organization's success. Consequently, the concept of corporate governance has received a substantial attention and has become one of the main pillars on which organizations could build.

المقدمة

تعتبر حوكمة الشركات من أهم المفاهيم والمصطلحات الشائعة في عالم الأعمال؛ حيث فرض نفسه طوعاً أو قسراً، حيث أوجدت حوادث عنيفة واضطرابات قلقه وظروف غير مستقرة والتي اكتسحت أسواق المال والأعمال، وألقت على عاتقها ألوان من القلق والهواجس، والتي انبثق منها مجموعة من الشكوك حول مصداقية البيانات التي تصدر عن تلك الشركات، وكذلك نسبة الإعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرارات وصدق التعبير عن واقع الشركات وأوضاعها الراهنة (المناصير، 2014)، فلا تقتصر أهمية الحوكمة فقط على المتعاملين في الأسواق بل وصلت إلى الدول ومؤسساتها ومنشآت الأعمال أيضاً، ولا سيما بعد إنهيار أكبر الشركات في العالم، المتواجدة في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ودول شرق آسيا، المملكة المتحدة، وروسيا؛ مما أنتج آثار ونتائج سلبية مدمرة، والتي ساهمت بشكل كبير في بروز أهمية الحوكمة (المليجي، 2016). وبناءً على ما سبق بات لزاماً دراسة الحوكمة عن طريق مفهومها ومناقشة أهميتها ومبرراتها، الأمر الذي تستهدفه هذه الدراسة.

حيث أن الحوكمة وآلياتها تعتبر هامة كونها تعمل على الحد من حدوث الأزمات أو منعها، والذي يمكن أن يكون بواسطة مجموعة من الآليات والتي تتمثل بالإفصاح عن المعلومات المالية وغيرها، والشفافية في الإفصاح، وفقاً للمعايير المحاسبية المقررة وذات العلاقة (أحمد، 2008). كما أن تعزيز الدور الوظيفي للتدقيق الخارجي والداخلي وعلى وجه الخصوص ما يتعلق باستقلاليتهم؛ حيث يتم تشكيل خاصة من قبل مجلس الإدارة العليا من أجل الإشراف على أعمالهما (الرحيلي، 2006).

نالت الحوكمة أهمية خاصة في الشركات؛ كونها تؤدي الدور الحيوي والمباشر في تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم، كما وأنها توفر فرص العمل،

وتمثل أهم جزء من أجزاء الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن سيطرتها على بعض الصناعات ذات المنافع العامة كالطاقة، والاتصالات والنقل وغيرها (جون، 2012). ومن ناحية أخرى، إذا قررت الدولة خصخصة أقسام الشركات في هذه الحالة تعد الحوكمة من أهم متطلبات الخصخصة؛ من أجل تشجيع الإستثمار وتحقيق أكبر عائد لعمليات الخصخصة؛ مما يؤدي لتجنب الفساد بكافة أشكاله وأنواعه ولا سيما بالفساد المرتبط بتلك العملية (حماد، 2007).

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق الشفافية في العمل تجنباً للفساد المالي والإداري، باعتباره من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل هذه الشركات.

مشكلة الدراسة:

شكلت التغيرات المتسارعة والمتكررة في بيئة الأعمال، وظهور تكنولوجيا جديدة تحديات على اقتصاد بعض الدول (السيد، 2014)، وخصوصاً في الدول التي شهدت مراحل انتقالية سواء أكانت تحولات إقتصادية أو سياسية؛ مثل التحول من النظام الشمولي إلى الديمقراطي، والتحول إلى اقتصاد السوق بدلاً من الاقتصاد المخطط له والذي يعمل على زيادة فرص ممارسة الفساد المالي والإداري، والذي بدوره يساهم بعدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية والقوانين التي توفر مناخ مناسب للفاستين، مستغلين ضعف الأجهزة القضائية والرقابية في التصدي لإستغلال القصور في الأنظمة الرقابية (حمدي، 2016)؛ حيث تتمحور مشكلة الدراسة في إفتقار الشركات إلى آليات حوكمة والتي تساعد في الحد من الفساد الإداري والمالي الذي يواجه المنظمات سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، كونه من أفضل المناهج المعمول بها في معظم الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع الدراسة (يوسف، 2009)، خاصة في الدراسات التي تتناول الظواهر الاجتماعية تتعلق بالممارسات الدورية واليومية، حيث تم الاطلاع على مجموعة من البحوث والمجالات العلمية المتخصصة والدراسات المنشورة في الدوريات، والمنشورة على شبكة الانترنت، وكذلك الإطلاع على آليات وقواعد الحوكمة الصادرة عن الهيئات والمنظمات العالمية والمحلية، والتي تم تحليلها ومناقشتها لتحقيق أهداف الدراسة، والتوصل لنتائج وتوصيات للمساهمة في إثراء المعرفة وتقديم مرجعية مفيدة للشركات.

تعريف حوكمة الشركات:

تشير حوكمة الشركات إلى الطريقة التي تحكم بها الشركات وإلى أي غرض. ويحدد من لديه السلطة والمساءلة، والذي يتخذ القرارات. إنها في جوهرها مجموعة أدوات تمكن الإدارة والمجلس من التعامل بشكل أكثر فعالية مع تحديات إدارة الشركة. تضمن حوكمة الشركات أن الشركات لديها عمليات وضوابط مناسبة لاتخاذ القرار في مكانها بحيث تكون مصالح جميع أصحاب المصلحة (المساهمين والموظفين والموردين والعملاء والمجتمع) متوازنة.

تشمل الحوكمة على مستوى الشركات العمليات التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة ومتابعتها في سياق البيئة الاجتماعية والتنظيمية والسوقية. وهي تهتم بالممارسات والإجراءات لمحاولة التأكد من أن الشركة تدار بطريقة تحقق معظم أهدافها، أي أن يثق أصحاب المصلحة بأن ثقهم في هذه الشركة قائمة على أسس سليمة (العايب، 2009).

حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم بها. قد يشمل تعريف حوكمة الشركات على مستوى العالم الفوارق الإقليمية، لكن حوكمة الشركات في الدول المتقدمة تتضمن آليات تنظيمية وسوق، والتوفيق بين الأدوار والعلاقات بين العديد من أصحاب المصلحة في الشركات داخل المنظمة وأهداف الحوكمة داخل الشركة (الصالح، 2006).

تشمل الجهات المعنية بالحوكمة الداخلية ما يلي:

1. إدارة الشركة
2. المديرين
3. مجموعة مخرجين
4. المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين
5. الموظفين

تشمل الجهات المعنية بالحوكمة الخارجية ما يلي:

1. المساهمين
2. المدينين
3. الدائنين التجاريين
4. الموردين والمعلماء والمجتمعات المتضررة من أنشطة الشركة

أهمية حوكمة الشركات

تعمل حوكمة الشركات على جعل الشركات أكثر مسئولية وشفافية للمستثمرين وتعطيها الأدوات اللازمة للاستجابة لمخاوف أصحاب المصلحة الشرعيين مثل التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة. وتساهم في التنمية وزيادة رأسمال مال وتشجع الاستثمارات الجديدة، ويعزز النمو الاقتصادي، ويوفر فرص العمل. يمكن أن يؤدي الافتقار إلى

حوكمة الشركات إلى فقدان الأرباح والفساد، ليس فقط للشركة، بل للمجتمع، أو حتى أسوأ من ذلك سيؤثر على العالم ككل.

كما تم تصميم هذا النوع من إدارة حوكمة الشركات للحد من المخاطر والقضاء على العناصر المسببة للتآكل داخل المؤسسة. أحد مبادئ حوكمة الشركات هو اعتراف المساهمين، وهي سياسة تضمن أن يكون لجميع المساهمين رأي في العمل الداخلي للشركة. كما يضمن تقدير المساهمين قيمة أسهم الشركة. يجب أيضاً توضيح قواعد ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة للتأكد من أن كل شخص لديه رؤية موحدة لمستقبل الشركة.

اهتمام أصحاب المصلحة باحتياجات المشاركين الذين ليسوا من المساهمين. المبادئ التوجيهية الأخلاقية لحوكمة الشركات هي أيضاً حاسمة لضمان أعلى ربح والحفاظ على الشركة من المتاعب القانونية. تنطبق هذه القواعد على الموظفين و أعضاء مجلس الإدارة. يجب أن تكون الشفافية واضحة، والتي يجب أن تأخذ شكل حفظ السجلات وتقارير الدخل (المناصير، 2014).

آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري

يعتبر الفساد من أخطر المشكلات التي تواجه المؤسسات الدولية عامة والشركات خاصة. فهو يتمثل بالمكاسب والامتيازات غير المشروعة، التي يترتب عليها تحمل أعباء مالية وتكاليف تنعكس على أسعار السلع والمنتجات أو الخدمة المقدمة؛ الأمر الذي يضعف قدرة التنافسية والبقاء، وبالتالي إنهيار وتآكل رأس المال (الشواشرة، 2009). وبدلاً من أن تكون تلك الشركات أحد المحركات الاقتصادية وعوامل النمو والازدهار للدولة فهي تصبح بذلك عبئاً كبيراً على عاتق الاقتصاد الوطني والذي يتحمل نتائجه كافة أطراف المجتمع. حيث تؤدي حوكمة الشركات أهم دور في معالجة المشاكل والعقبات التي تعاني منها الشركات، وعلى رأسها ظاهرة الفساد المالي

والإداري، وذلك عن طريق مجموعة معينة من آليات الحوكمة الداخلية والخارجية (Monk, and Minow, 2001).

تركز آليات حوكمة الشركات الداخلية على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف، وتركز أيضاً على أنشطة الشركات وفعاليتها، حيث تصنف الآليات لحوكمة الشركات الداخلية بما يلي: (العايب، 2009)

1- مجلس الإدارة

أكد الباحثون والممارسون والناشطون في مجال حوكمة الشركات أن مجلس الإدارة يعتبر من أحد أهم أدوات المراقبة للسلوكيات الإدارية، كونها تحمي رأسمال المستثمرين في الشركات من سوء الإستخدام من قبل الإدارة عن طريق الصلاحيات القانونية في إعفاء وتعيين ومكافأة الإدارة العليا. حيث يشارك مجلس الإدارة القوي بفاعلية وضع إستراتيجيات الشركات، ومراقبة سلوكها وتقويم أدائها، وتقديم الحوافز المناسبة واللائمة للإدارة، الأمر الذي يساهم في تعظيم قيمة الشركة ومكانتها (الصالح، 2006). ومن أجل تعزيز فعالية تلك المجالس فلا بد من تواجدها في المواقف التي تؤهلها بالقيام بأعمال لصالح الشركة، حيث تؤخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، وينبغي أيضاً أن تمتلك السلطات اللازمة لمتابعة أحكامها الخاصة ومتابعتها بعيدة عن التدخلات البيروقراطية والسياسية في شؤونها، حيث تقوم بتحديد الإدارة العليا، وكذلك الإشراف المستمر على أداء الشركات والإفصاح عنها أيضاً، ومن أجل تمكين مجلس الإدارة من القيام بواجباته والمتمثلة بالمراقبة والتوجيه، كما يلجأ المجلس لتكوين وتأليف مجموعة من اللجان والذي يتم اختيارهم من بين أعضائه من غير التنفيذيين، وتتمثل أبرز تلك اللجان بالآتي: (Michael et al., 2003)

أ. لجنة التدقيق

بات تركيز الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين على لجان التدقيق، ولاسيما بعد الاضطرابات والإخفاقات المالية التي حدثت في الشركات العالمية؛ ويعود اهتمام تلك الفئات بلجان التدقيق نظراً للدور الذي تؤديه لجان التدقيق كأداة هامة ورئيسية في تعزيز الشفافية والثقة في المعلومات المفصح عنها وخصوصاً المعلومات المالية، حيث يتم ذلك عن طريق الدور المحوري الذي تقوم به بالإشراف على المدققين الداخليين، وكذلك مساهمتها في إعداد التقارير المالية، ودعم الهيئات المتمثلة بالتدقيق الخارجي وضمان إستقلاليتها ودورها أيضاً في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات (ميخائيل، 2006).

نشأ مفهوم لجان التدقيق بعد الانهيارات المالية لمعظم الشركات الكبيرة، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون "Sarbanse Oxley Act" في عام 2002، حيث تضمن القانون إلزام كافة الشركات بتشكيل لجان تدقيق، نظراً لأهميتها في نقادي الإنهيارات المالية عن طريق الدور الفعال الذي تقوم به في زيادة إستقلالية كلاً من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وكذلك من خلال دورها في عمليات إعداد القوائم المالية (Shawwa, 2007). بينما قامت المملكة المتحدة بإصدار مجموعة من التوصيات من أجل تشكيل لجان التدقيق، حيث كان من أبرزها تقرير سميث "SmithReport" والذي صدر عام 2003، حيث شمل التقرير على عدة توصيات متعلقة بمسؤوليات ودور لجان التدقيق وطرق الإفصاح عن تلك المسؤوليات في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات (Joshua, 2009).

ب. لجنة المكافآت

أجريت مجموعة من الدراسات حول حوكمة الشركات، حيث أوصت معظم تلك الدراسات والأدبيات بضرورة تشكيل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير

التنفيذيين. كما تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بضرورة جعل مكافآت الإدارة العليا ومجلس الإدارة معقولة نسبياً من أجل ضمان وتعزيز المصالح المشتركة على الأمدين البعيد والقريب عن طريق جذب الأيدي المهنية المهرة وذوي الكفاءات العالية (الريحاوي، 2009).

ج. لجنة التعيينات

لا بد أن تقوم لجان التعيين بتوظيف وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بناءً على أفضل المرشحين، والذين تتلاءم خبراتهم ومهاراتهم مع الخبرات والمهارات المحددة من قبل الشركة. ومن أجل الوصول إلى شفافية التعيينات وضمانها قامت لجنة التعيين بوضع جملة من الواجبات من أجل تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين وهي: (الصالح، 2006)

1. أن يتم المصادقة على كافة الخبرات والمهارات اللازم توافرها لدى الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة من قبل الوزير، وذلك بضرورة مشاركة لجان التدقيق لمجلس الإدارة في الشركة.
2. يجب على اللجنة الإعلان عن كافة الوظائف المطلوبة والمناصب المطلوب إشغالها، وكذلك دعوة المؤهلين لتلك الوظائف لتقديم طلبات التعيين الخاصة بهم.
3. ينبغي على لجنة التدقيق وكافة أعضاء مجلس الإدارة العمل على تقويم المهارات المطلوبة بشكل مستمر.
4. يجب على لجنة التعيين توخي الحذر والموضوعية؛ عن طريق المقارنة الفعلية لمهارات ومؤهلات المتقدم مع ضرورة تواجد المواصفات المحددة من قبل الشركة.
5. لا بد من توافر آليات واضحة وشفافة للتعيين، بالشكل الذي يكفل إحتوائها على أكفأ المرشحين وأفضلهم.

د. التدقيق الداخلي

تكمن وظيفة المدقق الداخلي في عمليات الحوكمة، كما وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي بدور كبير وهام في تعزيز الحوكمة، من خلال زيادة قدرة المواطنين على مسائلة الشركة. كما يعمل المدققون الداخليين وعن طريق الأنشطة المنفذة بعدالة ومصداقية على تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات وكذلك تقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي (الوائلي، 2005).

الخاتمة:

أن المشاكل والأخطار التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح وتضاربها بين كافة أعضاء مجلس الإدارة وبين المالكين والتي تقع على رأسها ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله، والمتمثلة بمشكلة الفساد المالي والفساد الإداري لزيادة التفكير وتركيز الإهتمام مع وجوب تواجد مجموعة من الآليات واللوائح والقوانين والتي تؤدي دوراً حاسماً وفعالاً في حماية المصالح المشتركة بين المالكين وكافة أطراف وأصحاب المصالح؛ من خلال الحد من الغش والتلاعب الإداري والمالي والذي يتم من قبل الإدارات التنفيذية في تلك الشركات؛ على إعتبار أنها الجهة المسيطرة على كافة الأمور داخل الشركة.

كما ويعتبر الفساد بشقية الإداري والمالي من أحد أخطر المشاكل التي تعاني منها مؤسسات الدولة وعلى وجه التحديد الشركات، مما يترتب عليها تحميل التكاليف الإضافية على عاتق الشركة والت ستعكس بنهاية المطاف على أسعار السلع والخدمات والمنتجات المقدمة او المعروضة الأمر الذي يؤثر بالسلب على القدرة التنافسية وإستمرارية الشركة ويقاؤها.

تكتسب الشركات أهمية خاصة، فبالرغم من اتجاه الكثير من الدول سواء دول متقدمة أم دول نامية الى نظام الخصخصة والذي انتشر في العديد من دول العالم، إلا أنه مازالت مساهماتها تشكل الجزء الأساسي من القيمة المضافة والنتاج الإجمالي المحلي وتوفير

فرص العمل لأكبر عدد ممكن من المواطنين. حيث أن للفساد المالي والإداري تجليات ومظاهر مالية وسياسية وأخلاقية وإدارية تؤدي للإلتزام بآليات وقواعد الحوكمة للشركات، والحد من ظاهرة الفساد وزيادة كفاءة أدائها، الأمر الذي يعمل على زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات ومن ثم زيادة الثقة بالدولة بأكملها، وبالتالي يزيد من قدرة الدولة على الإزدهار بالإستثمار وجذب مستثمرين جدد والذي يصب في تنمية الإقتصاد في الدولة.

النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن تطبيق آليات الحوكمة في المنظمات وذلك عن طريق نشر ثقافة الحوكمة في بين العاملين وفي المجتمع، وعن طريق استخدام وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني. وهنا يجب أن يدرك المجتمع أن هناك دور كبير ومهم لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري حيث يمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد.

Human and Community Studies Journal

HCSJ

التوصيات:

يتضمن هذا القسم أهم التوصيات والتي يراها الباحث لمعالجة مشكلة الدراسة، ومن أهمها ما يلي:

1. ينبغي تطبيق وتنفيذ الحوكمة في الشركات من أجل الحد من أشكال الفساد الإداري والمالي باعتباره مشكلة تواجه المنظمات بالوقت الحالي.
2. ضرورة تطبيق الحوكمة وإنشاء مراكز تختص بالحوكمة وإعداد برامج تدريبية عن الحوكمة وترسيخ ثقافة الحوكمة.
3. يجب أن تلتزم الشركات بمبادئ الشفافية والإفصاح، من خلال:-
أ- تحديد الأهداف المستهدفة والتي تسعى الشركات تحقيقها، ونشر تقرير يتضمن مستوى تحقيق الأهداف الموضوع لها، وتحديد الإستراتيجية طويلة وقصيرة الأجل، وكذلك الإفصاح عنها عبر الوسائل التي تمكن الجمهور من الاطلاع عليها.

ب- إلزام الشركات بنشر وعرض التقارير والإيضاحات المالية السنوية مثل مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، على أن تتضمن العديد من المؤشرات المالية وغيرها والتي تعكس أداء الشركة كنسب السيولة والربحية وتحديث من سنة لأخرى، ونشرها ليتمكن الجمهور من الإطلاع عليها.

4. نشر الوعي الديني والفكري والاجتماعي والإقتصادي، من أجل رفع المستوى الحضاري للمجتمع واعتبار محاربة لكافة أشكال الفساد وأنواعه كمهمة وطنية يشارك فيها كافة أطراف الجميع، وكلاً في موقعه، لما للمجتمع الدور الكبير في المساهمة وبشكل فعال في الحد من الفساد.

5. توفير فرص عمل والعمل على تقليل نسب البطالة، وتأمين دخولاً ثابتة ومتوازنة مع كافة أطراف المجتمع، والعمل على تقوية شبكة الحماية الإجتماعية والتأمين الصحي، حرصاً على شعور المواطن بالأمان والابتعاد عن السرقة والغش والفساد بشكل عام.

6. ضرورة سن القوانين وتعديلها لتشمل فرض العقوبات الصارمة على مرتكبي الفساد بشتى وسائله وأنواعه، وكذلك إعتبار المتلاعبين بأموال الشعب جريمة والتي هي من أخطر أنواع الفساد والجرائم المخلة بالشرف.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- [1] إبراهيم السيد المليجي (2016)، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، عن موقع: www.faculty.ksu.edu.sa/72669/Publications
- [2] أحمد علي الصالح (2006)، بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفية ومدى ملاءمتها لحاكمية الشركات في القطاع الصناعي المختلط في بغداد، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال.
- [3] أحمد رجب عبد الملك (2008)، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (1)، المجلد 45، الإسكندرية.
- [4] أشرف حنا ميخائيل (2006)، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة. مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
- [5] حماد طارق عبد العال (2007)، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، مصر.
- [6] حمدي عبد العظيم (2016)، عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري- تجاري- سياسي- دولي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- [7] سوليفان جون وجورج كيل (2012)، البوصلة الأخلاقية للشركات. أدوات مكافحة الفساد قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع.
- [8] عبد الرحمن العايب (2009)، إشكالية حوكمة الشركات واحترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، الملتقى الوطني حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، عنابة: جامعة باجي مختار، الجزائر.
- [9] عبد الوهاب السيد شحاته (2014)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر.

- [10] عمر عيسي المناصير (2014)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الهاشمية.
- [11] عوض سلامة الرحيلي(2006)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات –حالة السعودية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.
- [12] فيصل محمود الشاورة (2009)، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني.
- [13] محمد طارق يوسف (2009)، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق: مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- [14] مها محمود رمزي الريحاوي(2009)، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، المجلد 24، دمشق.
- [15] ياسر خالد بركات الوائلي(2005)، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، مركز دراسات المستقبل، www.mesr.net

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- [16] Michael A. H, and Hitt, O,. (2003), Strategic Management: Competitiveness and Globlization, 5th ed., South-Western Thomson.
- [17] Monk, R. and Minow , N. (2001), Corporate Governance, 2nd ed., Black Well Publishers, Malden, p. 8.
- [18] Shawwa, Mahmoud(2007), Corporate Governance and Firm's Performance in Jordan, University of Wales, Bangor.

مدي تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في مؤسسات التعليم التقني

(دراسة ميدانية في بعض الكليات والمعاهد العليا / بالمنطقة الغربية (الزاوية-

صرمان - صبراتة)

أ. عبد الكريم ساسي النسر د. حورية الهادي مفتاح

كلية ام الربيع للعلوم والتقنية - صرمان - ليبيا

hour.elfaagi@gmail.com

elnesera@yahoo.com

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الي التعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في مؤسسات التعليم التقني في بعض الكليات والمعاهد العليا بالمنطقة الغربية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام إستمارة أستبيان لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها بأستخدام برنامج (Spss) الذي يحتوي على حزمة من الاختبارات الإحصائية، وتوصلت الدراسة الي نتائج أهمها أن الدرجة الكلية لمتوسط إجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي بين المؤسسات التعليمية التقنية العليا كانت متوسطة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي(1.89) وانحراف معياري (0.36) حسب المقياس ليكرت الثلاثي المستخدم، وجود فروق دالة إحصائية من حيث تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي لمعيار القيادة والحوكمة حيث كان مستوى الدلالة (0.034) وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05). وتقديم جملة من التوصيات أبرزها ضرورة توفير متطلبات تطبيق مبادئ معايير الاعتماد المؤسسي في المؤسسات التعليمية التقنية لتكون مناسبة ومهيئة لتطبيق معايير الاعتماد بشكل عام، وتعريف القائمين على تطبيق معايير الاعتماد

المؤسسي وقياس مؤشرات التطبيق على عناصر ومعايير الأعتامد المؤسسي بالخطوات اللازمة والتعليمات عن كيفية تطبيق المعايير .

الكلمات المفتاحية: معايير الأعتامد المؤسسي (التخطيط، القيادة والحوكمة، البرامج التعليمية والتدريبية، التركيز على الطلاب، أعضاء هيئة التدريس، ضمان الجودة والتحسين المستمر)

Abstract

This study aimed to identify the extent of applying the accredited accreditation standards in technical education institutions in some colleges and higher institutes in the western region. To achieve the aims of the study, use descriptive analytical method and use a questionnaire to collect data, information analysis and interpretation using the (spss) program, which contains a set of statistical tests. The results of the study is the overall score of the average of the sample study answers about the extent of applying the accredited accreditation criteria among the higher technical educational institutions was medium as the arithmetic value (1.89) and a standard deviation(0.36) according to the Likert scale used triple. There are statistically significant differences in terms of applying the accredited criteria for the leadership, and governance standard where the significance level was (0.034), Which is less than the significance level (0.05), and the necessity of providing requirements for applying the principles of accredited accreditation standards in technical educational institutions to be appropriate, and measure the indicators of application to the elements standards of accredited accreditation with the necessary stops and instructions on how to apply the standards.

Keywords; institutional accreditation standards (planning-leadership and governance – educational and training programs-student focus- faculty members- quality assurance and continuous improvement)

أولاً: المقدمة

يتمثل دور الاعتماد المؤسسي في مواكبة عمليات الإصلاح الشامل في قطاع التعليم والتدريب محلياً وعالمياً من أجل تحسين نوعية المخرجات التعليمية، بالإضافة الي توفير فرص التعليم والتدريب لكل مواطن بما يتناسب مع احتياجاته الفردية وطموحاته وقدراته، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تلبية إحتياجات الدولة وازدهار اقتصادها. إن الاعتماد الأكاديمي كما متعارف عليه في الأوساط الأكاديمية العالمية هو الأداء الرئيسية في السياسة التي تهدف إلي النهوض بمستوي مؤسسات التعليم والتدريب، وضمان عملية التطوير والتحسين المستمر لقطاع التعليم والتدريب، كما يضمن تحقيق الحدود الدنيا للمعايير مما يعطي الطلبة وأولياء الأمور وأرباب العمل والبلدان الأخرى الثقة بوجود نظام قوي للاعتماد يحقق إحتياجات أصحاب العلاقة.

ثانياً: تحديد مشكلة الدراسة وأسئلته

تتعلق مشكلة الدراسة من كيفية تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي التقني، والفني بل على جميع المؤسسات التعليمية الصغيرة والكبيرة الخاصة والعامّة، وان كانت تلك المؤسسات تختلف في تنفيذها للمهام باختلاف حجمها وإمكانياتها المادية والظروف التي تعمل فيها وأولوياتها المحددة في رؤيتها ورسالتها. على الرغم من زيادة أهمية التعليم العالي في ليبيا إلا ان مؤسساته تواجه الكثير من التحديات والتهديدات بالغة الخطورة، والكثير من الانتقادات التي وجهت له بخصوص تدني جودة، ونوعية المخرجات التعليمية، وعدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لحاجات سوق العمل، ومن أجل ذلك فقد أخذ موضوع تطوير التعليم العالي بالكليات والمعاهد العليا لضمان جودة الخريجين في هذه الكليات والمعاهد العليا وتزويدها بالمهارات التكنولوجية والمعرفية يلقي اهتماماً رسمياً باعتباره مؤشراً رئيساً للتنمية والنهضة الحقيقية، ومن أجل مواجهة متطلبات سوق العمل وضرورة توفير خريجين ذوي كفاءات عالية

ومهارات تتلاءم مع متطلبات سوق العمل مما دفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتوجه نحو ضمان جودة التعليم من خلال وضع معايير للاعتماد المؤسسي للمؤسسات التعليمية. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التالي:

- كيف تساهم معايير الاعتماد المؤسسي في المؤسسات التعليمية التقنية في ضمان جودة الخريجين.

- ما مدى إدراك المسؤولين لمعايير الاعتماد المؤسسي في المؤسسات التعليمية التقنية. وفي ضوء ماتم تناوله سابقاً فإن مشكلة الدراسة تحددت بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- تطبق الكليات والمعاهد العليا معيار التخطيط للاعتماد المؤسسي؟
- 2- تطبق الكليات والمعاهد العليا معيار القيادة والحوكمة للاعتماد المؤسسي؟
- 3- تطبق الكليات والمعاهد العليا معيار البرامج التعليمية التدريبية للاعتماد المؤسسي؟
- 4- تطبق الكليات والمعاهد العليا معيار تركيز على الطلاب للاعتماد المؤسسي؟
- 5- تطبق الكليات والمعاهد العليا معيار حقوق أعضاء هيئة التدريس والمدرسين للاعتماد المؤسسي؟
- 6- تطبق الكليات والمعاهد العليا معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر للاعتماد المؤسسي؟

ثالثاً: من خلال هذه التساؤلات تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق معايير مبادئ الاعتماد المؤسسي في الكليات والمعاهد التقنية العليا بالمنطقة الغربية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب متغير المؤسسة التعليمية.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق معايير مبادئ الاعتماد المؤسسي في الكليات والمعاهد التقنية العليا بالمنطقة الغربية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب متغير المؤسسة التعليمية.

رابعاً: أهداف الدراسة

- 1- التعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في مؤسسات التعليم التقني.
- 2 - التعرف على مدى إدراك المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات التعليمية لمعايير الاعتماد المؤسسي.
- 3- الوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجهها المؤسسات قيد الدراسة لتطبيق معايير الاعتماد المؤسسي.
- 4- تقديم توصيات ومقترحات مستقبلية للاستفادة منها في المؤسسات التعليمية.

خامساً: أهمية الدراسة

- 1- تساهم الدراسة في تحديد الأسس العلمية والموضوعية الواجب اعتمادها عن طريق تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي.
- 2- وتتبع أهمية الدراسة من مدى أدراك المسؤولين لدور وأهمية معايير الاعتماد المؤسسي.
- 3- تساهم هذه الدراسة في تحسين أداء مؤسسات التعليم التقني وخلق انطباع جيد عن طريق تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي.
- 4- تسهم الدراسة في التعرف على واقع الكليات والمعاهد العليا في ضوء معايير الاعتماد المؤسسي وذلك لغرض التحسين والتطوير المستمر.

سادسا: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في عرض المشكلة الذي يعتمد على تجميع الحقائق والبيانات والمعلومات وتفسيرها ووصفها.

1- الدراسة النظرية: الاستفادة من كافة المصادر والمراجع العلمية كالكتب والدورات والمقالات والرسائل العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة والاستعانة بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

2- الدراسة العملية: إعداد صحيفة استبيان تحتوي علي مجموعة من التساؤلات تم توزيعها علي العينة المستهدفة بالمؤسسات التعليمية قيد الدراسة.

3- طرق جمع البيانات: يمثل الاستبيان الأداء الرئيسية لجمع بيانات الدراسة التي سيتم تقييمها بطريقة تتناسب مع فرضيات وموضوع الدراسة، وقياس النتائج باستخدام البرنامج (Spss) الذي يحتوي على حزمة من الاختبارات الإحصائية.

سابعا: مجتمع الدراسة

المؤسسات التعليمية المستهدفة من أجل الدراسة (بعض الكليات والمعاهد العليا بالمنطقة الغربية)

1- وحدة المعاينة: (مديري المكاتب ورؤساء الأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات التقنية العليا)

2- عينة الدراسة: (تتمثل عينة الدراسة في عينة عشوائية من مجتمع الدراسة)

ثامناً: حدود الدراسة

1- الحدود الموضوعية: مدي تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في مؤسسات التعليم التقني.

2- الحدود المكانية: دراسة ميدانية في بعض الكليات والمعاهد العليا / بالمنطقة الغربية.

3- الحدود الزمنية: الدراسة خلال الفترة من 2018 إلى 2019 م.

تاسعاً: الدراسات السابقة

1- دراسة سعيد بن علي (2012) بعنوان معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالسعودية. هدفت الدراسة الي تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالسعودية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية غموض سياسات واستراتيجيات تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وضعف الحوافز المالية والمعنوية. وأوصت الدراسة بنشر ثقافة تطبيق الجودة الشاملة والاهتمام بالحوافز لأعضاء هيئة التدريس، واختيار قيادات تمتلك خبرات تشرف على تطبيق برنامج الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

2- دراسة أحمد الخطيب ورداد الخطيب (2010) بعنوان الاعتماد وضبط

الجودة في الجامعات العربية. مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

تهدف دراسة الي تطوير نموذج للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بشكل يسهم في تحسين أدائها لتتلاءم مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، واحتياجات خطط التنمية الشاملة والمستدامة، وتوصلت الدراسة إلي وجود أجماع بدرجة كبيرة جداً لدى أفراد عينة البحث (رؤساء الجامعات ونوابهم والمختصون في الاعتماد وضبط الجودة وأعضاء التدريس ومجالس ولجان الاعتماد وضبط الجودة) حول معايير الاعتماد وضبط الجودة والمتضمنة في نموذج الاعتماد وضبط الجودة.

عاشراً: مصطلحات الدراسة

- **تعريف المعيار:** هو حكم أو قاعدة أو مستوي معين تسعي المؤسسة التعليمية الوصول إليه على أنه غاية يجب تحقيقها بهدف قياس الواقع على ضوءه للتعرف على مدى اقتراب هذا الواقع من المستوى المطلوب.

- **تعريف الاعتماد:** هو اعتراف موثق يمنح للمؤسسة التعليمية من قبل هيئة رسمية تفيد أن المؤسسة قد حققت الحد الأدنى من المعايير المطلوبة، وهو عملية تقييمية تتم بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المعتمدة.

- **تعريف الاعتماد المؤسسي:** هو اعتماد المؤسسة ككل وفقاً لمعايير محددة حول كفاية المرافق والموارد؛ ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات أنجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية.

- **تعريف المؤسسة التعليمية:** يقصد بها جامعة أو كلية حكومية أو أهلية معترف بها من قبل وزارة التعليم والبحث العلمي تقوم بتطبيق معايير الاعتماد المؤسسي المقررة والواردة بدليل الاعتماد المؤسسي.

- **تعريف جودة التعليم:** تعرف بأنها الدرجة التي تلبي مجموعة من الخصائص التعليمية المحددة وفق معايير الاعتماد المؤسسي للمتطلبات التعليمية في تحقيق جودة المنتج التعليمي.

- **تعريف ضمان جودة التعليم:** الوسيلة التي يتم من خلالها التأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة المنظمة قد تم تحقيقها بما يتوافق مع معايير المناظرة لها سواء محلياً أو عالمياً.

الإطار النظري

مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

تعرف إدارة الجودة الشاملة: بأنه تفاعل مدخلات الأفراد، الأساليب، السياسات والأجهزة لتحقيق جودة المخرجات. (العلي، 2000 ، ص495).

مفهوم إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم:

تعرف إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم: هي جودة كل عناصر ومكونات المؤسسة وهي تأخذ طابع شامل لأن كل ما تحتويه المؤسسة يشترك في تحديد ما يقدم للمستهلك وبالتالي رضه أو عدم رضاه. (السلمي، 1999)

وتعرف إدارة الجودة الشاملة: بأنه أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات الأنظمة التعليمية ليوفر للأفراد وفرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب والمستفيدين من عملية التعليم والبحث العلمي، وهي فاعلية تحقيق أفضل خدمات تعليمية وبحثية واستشارية بأكفاً للأساليب وأقل التكاليف وأعلى جودة ممكنة. (النجار، 2000، ص73) كما عرفت إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم أيضاً: بأنها التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقية متعارف عليها. أي تطابق عناصر المنظومة التعليمية مع المواصفات القياسية العالمية، وفي إطار المعايير القومية. كما أنها تعني توثيق البرامج وتطبيق الأنظمة واللوائح والتوجيهات بهدف تحقيق نقلة نوعية في العملية التعليمية. HCSJ

وإدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم: تعني توفر خدمات تعليمية تتناسب وتلبي احتياجات وتوقعات المجتمع بصورة فعالة، والاستمرار في تحقيق التميز في المجال الأكاديمي، ومشاركة المديرين في اختيار أفضل نماذج التعليم، وتعلم تتناسب احتياجات كل من المعلمين والطلاب ومتطلباتهم (عبد العظيم، 2008)

كما تعني الجودة في التعليم العالي: مطابقة لمواصفات معينة وملاتمة لحاجات الطالب وحاجات العمل، والتعليم الجيد هو الذي يحقق المعرفة التي تمكن الطالب من الفهم، والمهارات التي تمكن من العمل وينمي مهارات التفكير التي تمكن الطالب من تحديد الأولويات، بالإضافة إلى تنمية الصفات الشخصية التي تمكن الطالب من التعاون والمثابرة واكتساب الثقة (الأحمد، 1999).

وتعرف إدارة الجودة في التعليم بصفة عامة: بأنها ترجمة احتياجات وتوقعات الطلاب على خصائص محددة تكون أساساً لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها للطلاب بما يوافق تطلعاتهم. (الرشيد، 1995، ص4-6)

- مفهوم الجودة في التعليم العالي يرتبط بعدة مضامين هي:

- 1- فهم القائمين على المؤسسة لمعنى التطوير والتحسين والقيام بأداء عمليات الجودة.
 - 2- تقليل نسبة العيوب ويتمثل ذلك في التعليم وتحسين مهارات وقدرات الخرجين بما يلائم احتياجات السوق.
 - 3- الوفاء باحتياجات المستفيد من طالب جامعي، ومجتمع وسوق العمل، والذي يستوعب الخرجين.
 - 4- التركيز على استمرار تحسين الأداء بالاستفادة من عمليات التقويم والتغذية الراجعة ومتابعة أداء الخرجين في سوق العمل والعمل على تحسين العمليات التعليمية لتحقيق أهداف الجامعة واحتياجات سوق العمل. *Human and Community Studies Journal*
- وعند توفير جميع متطلبات سوق الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية بصورة شاملة يستخدم مصطلح الجودة الشاملة في التعليم (عطوة، 2008).

- مرحلة إدارة الجودة الشاملة:

- 1- مرحلة إدارة الجودة الشاملة من الاتجاهات الحديثة في الإدارة لاقت نجاحاً كبيراً في تطوير أداء المؤسسات عن طريق بناء ثقافة وفلسفة عميقة للجودة بمعناها الشامل داخل الأفراد والمؤسسات بجميع مستوياتهم. (العتبي، 2007)
- 3- ويعتمد مفهومها على جودة العمليات بالإضافة إلى جودة المخرجات، ويركز على العمل الجماعي، وتشجيع مشاركة العاملين بالمؤسسة، بالإضافة إلى التركيز على العملاء ومشاركة الموردين (جودة، 2010).

- مفهوم نظام ضمان الجودة في التعليم العالي:

يعرف نظام ضمان الجودة: بأنه ذلك النظام الذي يقوم بالتحقيق على أن ما تقوم به من أعمال يتطابق مع الإجراءات والسياسات التي قمت بكتابتها واعتمادها. (الطائي، 2008، ص312)

كما يعرف نظام ضمان الجودة: بأنها جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب، عضو هيئة التدريس، وجودة مكان التعليم في الجامعات، ومراكز الحاسوب، والورش والقاعات التعليمية، ومن سياسات وفلسفات إدارية، وما تعده من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وأخيراً جودة التقويم الذي يلبي احتياجات سوق العمل.(الإبراهيمي، 2008، ص146)

ويتضح لنا من خلال هذه التعريفات أن نظام ضمان جودة التعليم العالي يهتم بجودة كافة عناصر نظام التعليم الجامعي من توفير الأنظمة والموارد البشرية والمالية والمعلومات المناسبة ومدخلات من أجل استغلالها بشكل أمثل للمحافظة على معايير الجودة الموضوعية لتحقيق أعلى المستويات في المخرجات مع الاهتمام بعملية التقييم المستمر لتحقيق رضا الطالب وسوق العمل والمجتمع.

- مفهوم معايير الجودة في التعليم العالي

المعيار في الاصطلاح معناه المقياس أو المحك الذي يمكن الرجوع إليه أو استخدامه أساساً للمقارنة أو التقدير.

تعريف معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي: بأنها فلسفة الإدارة أو أنها مجموعة من المبادئ الإرشادية التي تسمح لشخص أن يدير بشكل أفضل، وهي تضيف لأدوات القياس الإحصائية المتقدمة التي يستخدمها عدد قليل من الأفراد وتتطلب العملية التكامل بين الشكلين.

- معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

1- جودة الإدارة: إذا توفرت الإدارة الحديثة التي تقوم بالعملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة للأداء بشكل كفؤ فإن ذلك سيؤدي إلى تهيئة الطالب والأستاذ والعملية التدريسية بشكل أفضل.

2- جودة البرامج التعليمية: إن جودة البرامج التعليمية من أهم المعايير التي يجب التركيز عليها وذلك لأنها تعكس الفلسفة التعليمية التي تسير عليها المؤسسة العلمية.

3- جودة أعضاء هيئة التدريس: ينبغي تأهيل عضو هيئة التدريس علمياً وسلوكياً وذلك مما يزيد من فعاليته في تقديم المحاضرات والتفاعل مع الطالب. (جودة، 2007، ص8-7)

4- جودة طرق التدريس: التي تعتمد على تكامل المفاهيم والممارسات النظرية مع التطبيقية وربط ما يدرس بقضايا ومشكلات البيئة. (الطيبي، 2011، ص191)

5- جودة الطالب: تتضمن العملية التعليمية مدخلات ونشاطات ومخرجات، وهذه العناصر محورها الطالب الجامعي منذ بداية قبوله بالجامعة وتسجيله للمواد وتلقيه الإرشاد الأكاديمي وحضور المحاضرات وممارسة كافة الأنظمة وحتى تخرجه مؤهلاً علمياً وأخلاقياً.

6- جودة الأبحاث: يعد البحث العلمي في إعداد الطلبة وتجهيزهم لسوق العمل والإعتماد على العلم والتكنولوجيا، والإهتمام بالبحث العلمي وإعطاء الأولوية لسياسة البحث العلمي من أجل التطوير والذي يساهم بدرجة كبيرة في تطوير مؤسسات التعليم العالي. (زيدان، صمو، ص6-7)

7- جودة الإمكانيات المادية: والمتمثلة في قدرة المبنى على تحقيق الأهداف، ومدى استفادة الطلاب من المكتبة المدرسية والأجهزة والأدوات والتقنيات. (الحريري، 2014، ص253)

8- جودة تقويم الطلاب: يجب أن تتنوع أساليب تقويم أداء الطلاب وان تسهم هذه الأساليب في التعليم والإفادة من التغذية الراجعة ويشترط كذلك أن تتصف المقومات بالشفافية والعدالة والموضوعية في أساليبهم وتمكين الطلاب من مناقشة علاماتهم ومراجعتها، وكذلك قدرة هذه الأساليب التقييمية المستخدمة على تحديد مستويات الطلاب وقياس مخرجات التعليم. (عليجات، 2004، ص114)

- التحديات التي تواجه تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي

- 1- الخلل المستمر في نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس.
- 2- صعوبة توفير أعضاء هيئة التدريس بال تخصصات والخبرات المطلوبة.
- 3- غياب السياسة الواضحة لبناء قدرات الموارد البشرية مثل تدريب أعضاء هيئة التدريس، ودعم لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وغياب نظام تقويم شفاف وعادل.
- 4- هجرة العقول حيث تم انتقال العديد من العقول العاملة في مؤسسات التعليم العالي.
- 5- انخفاض نسبة الاستثمار في الجامعات والمعاهد العليا. (الطراونة، 2010)

- متطلبات تطبيق إدارة الجودة في التعليم العالي

هناك العديد من المتطلبات التي يجب توفيرها لنستطيع أن نطبق الجودة الشاملة، فقد ذكر المعهد الفيدرالي الأمريكي لإدارة الجودة بأن متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة يرتكز على مجموعة من العناصر الضرورية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة وهذه العناصر هي: (العيد، 2009، ص 60)

- 1- دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام لبرامج إدارة الجودة الشاملة.
- 2- مساهمة جميع العاملين في الجهود المبذولة في التحسين.
- 3- تبني الأنماط القيادية المناسبة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- 4- تأسيس نظام معلومات لإدارة الجودة الشاملة.
- 5- ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع الأفراد.

- 6- تنمية الموارد البشرية (موظفين وأكاديميين) وتطوير المناهج وتحديثها.
- 7- مشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء.
- 8- التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد.
- 9- منح الصلاحيات يعد من الجوانب المهمة في إدارة الجودة الشاملة.
- 10- استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات وذلك من الناحية الموضوعية بعيداً عن الذاتية.
- 11- المشاركة الحقيقية لجميع المعنيين بالمؤسسة في صناعة الخطط والأهداف اللازمة لجودة العمل بالمؤسسة.
- 12- معرفة احتياجات الطلاب والعاملين وعناصر المجتمع المحلي وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير قياس الأداء والجودة. (نشوان، 2004، ص 7)
- 13- القيادة والالتزام من قبل الإدارة العليا وفرق العمل، والتصميم الفعال والتركيز على العمليات إذ تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تطبيق إدارة الجودة الشاملة بنجاح. (العزاوي، 2005، 41)

- مقومات تطبيق الجودة الشاملة:

- تواجه إدارة الجودة الشاملة عند تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي عدداً كبيراً من المعوقات التي تحول دون تطبيق معاييرها ومؤشراتها، وقد تباينت تلك المعوقات بين معوقات اقتصادية أو شخصية أو اجتماعية أو أدائية مهنية أو بحثية أو إدارية أو ثقافية أو بيئية. وقد تم تلخيص أبرزها من خلال مراجعة مصادر ودراسات كل من دراسة (الباسل، 2001، ص 25) (عبيشة، 1999، ص 75) (العارفة، 2007، ص 505) (طبلان، 2007، ص 53) والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:
- 1- عدم وجود رؤية مشتركة عن الجودة وعناصرها وتحسينها لدى الموظفين.
 - 2- عدم تجهيز القاعات الدراسية بالإمكانات والوسائل التقنية الحديثة.

- 3- عدم استخدام المعلمين لطرق وأساليب التقنية الحديثة.
- 4- عدم التزام الإدارات العليا بمبدأ الجودة.
- 5- تبني طرق وأساليب لإدارة الجودة لا تتوافق مع خصوصية المؤسسة.
- 6- عدم توافر بيانات واقعية بالمؤسسة العلمية عن النظام التعليمي والإنجازات المحققة.
- 7- التركيز على أساليب معينة في إدارة الجودة وليس على النظام ككل.
- 8- عدم إدراك رؤساء الأقسام لمفهوم الجودة الشامل داخل المؤسسات التعليمية.
- 9- عدم حصول مشاركة جميع العاملين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- 10- عدم إمكانية التحكم الكامل في مدخلات العملية التعليمية من أجل إعداد المنهج التعليمي المتميز.
- 11- تعارض مطالب المستفيدين مما يعيق الوصول على اتفاق ورؤية موحدة للاستجابة لمطالبهم و رغباتهم.
- 12- عدم القناعة بأهمية الحصول على التغذية الراجعة من الطلبة.
- 13- قلة توافر الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة. (السامرائي، ص352)
- 14- عدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل.
- 15- مقاومة التغيير سواء من العاملين أو الإدارات وخاصة الوسطى. (بوزيان، ص31، 32)
- 16- زيادة عدد الطلبة في الفصل الدراسي على الحد الذي يجعل من متابعة الطالب أمراً شاقاً جداً.
- 17- استخدام كتب دراسية قديمة لا تواكب التطور في مجال التعليم.
- 18- ضعف البرامج التي تؤدي إلى تطوير المهارات التدريسية لدى عضو هيئة التدريس وقلة المصادر. (النجار، جود، 2010، ص33)

- 19- قصور المناهج وطرائق التعليم التي تعتمد على الحفظ والتلقين.
20- تخوف بعض العاملين من تحمل المسؤولية إزاء معايير حديثة غير مألوفة لديهم.
(جاد أجمد، 2008 ص100)
21- عدم كفاية الموارد اللازمة لعملية التغيير.
22- نقص التدريب والمعرفة الكافية لتحقيق التغيير. (جيلالي، 2009، ص73)
- أهمية وضع المعايير لجودة الأداء:

هناك معايير لجودة الأداء هي:

- 1- وضع مستويات مرغوبة ومتوقعة للأداء التربوي بكل جوانبه.
- 2- تعتبر المعايير مداخل للحكم على جودة أداء معرفي معين.
- 3- المتعلمون يتعلمون أفضل في بيئة تقوم على أساس المعايير.
- 4- تعد مؤشرات الأداء موجّهات جيدة لأعضاء هيئة التدريس في التخطيط للتدريس.
- 5- تضمن المعايير استمرارية الخبرة بتضافر الجهود لتحقيقها باستمرار.
- 6- المعايير تقدم إطاراً للربط بين المعرفة واستخدامها. (محمد جمال الدين ومحمد رجب، 2005)، (حسن البيلاوي 1996)

- أهمية الجودة في التعليم: تكمن إدارة الجودة في النقاط الآتية:

- 1- تؤدي إلى زيادة إنتاجية المعلمين.
- 2- تعمل على تحسين أداء القائمين بالتدريس من خلال إدارة الجودة.
- 3- تعمل على تقليل الأخطاء في العمل العلمي والإداري والمالي.
- 4- تعمل على توفير الإمكانيات والتسهيلات اللازمة لإنجاز العمل.
- 5- تعمل على أساس ربط العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل.
- 6- ترابط الأداء والرؤية المشتركة مع القيادة يؤدي إلى جودة المنتج التعليمي.
- 7- تساعد في توفير قاعدة بيانات علمية وإدارية متكاملة.

- 8- زيادة كفاءة التعليم ورفع مستوى الأداء للعاملين بالمؤسسة.
- 9- تطوير التعليم من خلال تقويم النظام التعليمي وتشخيص القصور في المدخلات والعمليات والمخرجات وتطوير فعلي لجودة الخدمة التعليمية.
- 10- الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع وفق النظام العام للمؤسسة التعليمية. (السايق، 2014، ص4)
- 11- تطبيق نظام الجودة الشاملة يمنح المؤسسة المزيد من الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العلمي.

- أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

لا يمكن للجودة أن تتحقق في التعليم إلا من خلال تأسيس المنهج الفكري السليم الذي تسير عليه هذه العملية التعليمية، والتي تتضمن إضافة العلوم والمعارف التي يتلقاها الطالب، ومنظومة الأخلاق، ونظم العلاقات الإنسانية، ووسائل الاتصال المتطورة وغيرها من الضروريات التي تجعل من حياة الطالب في المؤسسة التعليمية على مستوى جيد، فضلاً عن المادة العلمية التي يتلقاها تحت مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

ومن الأهداف التي يسعى هذا المنهج إلى تحقيقها هي :

- 1- تطوير أداء جميع أفراد المؤسسة (أساتذة، طلبة، إداريين، عمال) باعتماد أسلوب العمل الجماعي التعاوني. (الدراكة، ال الشبلي، 2002 ص50 9)
- 2- ترسيخ مفاهيم الجودة تحت شعارها الدائم وتقليل الأخطاء من منطلق أداء العمل الصحيح من أول مرة وفي كل مرة الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى مع الحصول على رضى المستفيدين من العملية التعليمية.
- 3- تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم العالي تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للوائح والتوجيهات والارتقاء بمستويات الطلاب.

4- الاهتمام بمستوى الأداء للأساتذة والطلبة والموظفين في الجامعة من خلال المتابعة الفاعلة وإيجاد الإجراءات التصحيحية اللازمة وتنفيذ برامج التدريب المقننة والمستمرة والتأهيل الجيد.

5- اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء قبل وقوعها والعمل على تحسين الأداء بصفة مستمرة.

6- الوقوف على المشاكل ودراستها وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي تطبق نظام الجودة مع تعزيز الإيجابيات والعمل على تلافي السلبيات.

7- الحرص على حساب تكلفة الجودة داخل المؤسسة لتشغيل كافة الأعمال المتعلقة بالخدمة المقدمة مثل تكاليف الفرص الضائعة، وتكلفة الأخطاء، عمليات التقييم، سمعة المؤسسة التعليمية.

8- النهج الشمولي لكافة المجالات في نظام التعليم العالي كالأهداف والهيكل التنظيمي وأساليب العمل والدافعية والتحفيز والإجراءات.

9- أن يمنح تطبيق نظام الجودة الشاملة للمؤسسة للمزيد من الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي.

الجانب العملي

مجتمع الدراسة: بناء على مشكلة الدراسة فإن مجتمع الدراسة يتمثل في مديري المكاتب ورؤساء الأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس لبعض الكليات والمعاهد التقنية بالمنطقة الغربية.

منهج الدراسة: سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمته لهذا النوع من الدراسات البحثية.

أداة الدراسة قام الباحثين بإعداد صحيفة استبيان صممت لجميع البيانات والمعلومات التي تخدم هدف الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات ذات العلاقة والدراسات المشابهة بالاعتماد على تساؤلات الدراسة.

جدول رقم (1) يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات القابلة للتحليل	نسبة الاستمارات القابلة للتحليل %
60	56	2	96 %

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة عدد الاستمارات القابلة للتحليل (96%) من عدد الاستمارات المسترجعة.

وحيث تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لقياس آراء المبحوثين من مجتمع الدراسة حول فقرات محاور الاستبيان وكما موضح بالجدول التالي رقم(2).

جدول رقم (2) يوضح مقياس ليكرت الثلاثي لقياس آراء المبحوثين

موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
1	2	3

وبناء على ذلك تكون درجة الموافقة كالتالي:

1- موافق إذا كان متوسط الفقرة يساوي (1 - 1.66).

2- موافق إلى حد ما إذا كان المتوسط (1.67 - 2.33).

3- غير موافق إذا كان المتوسط يساوي (2.34 - 3).

- الصدق والثبات:-

أولاً / صدق الأداة: وللتأكيد من صدق أداة الدراسة (الأستبيان) فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين والمتخصصين ومن لهم الخبرة في مجال البحث العلمي بهدف تقييمها، والدين قدموا بعض الملاحظات والتوصيات البسيطة حيث تم تعديلها بناء على ذلك.

ثانياً / صدق المقياس: وكذلك تم اختبار الصدق لفقرات الأستبيان باستخدام معامل الارتباط لمعرفة مدي ارتباط فقرات الاستبيان مع الدرجة الكلية للارتباط والجدول رقم (3) يوضح ذلك .

جدول رقم (3) يمثل مصفوفة معاملات الارتباط بين فقرات البحث مع الدرجة الكلية

رقم الفقرة	قيمة معامل الارتباط (r)	مستوي الدلالة sig	رقم الفقرة	قيمة معامل الارتباط (r)	مستوي الدلالة sig
1	0.71	0.000	29	.982	0.000
2	0.68	0.000	30	.945	0.000
3	0.712	0.000	31	.992	0.000
4	0.694	0.002	32	.752	0.000
5	0.740	0.000	33	0.553	0.000
6	0.482	0.006	34	0.608	0.000
7	0.663	0.000	35	0.581	0.000
8	0.534	0.000	36	0.549	0.000
9	0.682	0.000	37	0.762	0.000
10	0.716	0.000	38	0.389	0.042
11	0.591	0.000	39	0.691	0.000
12	0.701	0.000	40	0.593	0.000
13	0.642	0.000	41	0.573	0.000

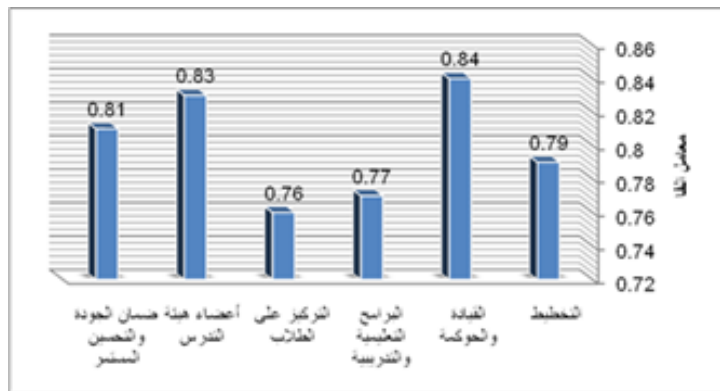
0.000	0.744	42	0.000	0.722	14
0.003	0.492	43	0.000	0.831	15
0.000	0.783	44	0.000	0.763	16
0.000	0.549	45	0.000	0.738	17
0.000	0.615	46	0.000	0.560	18
0.000	0.833	47	0.000	0.503	19
0.000	0.712	48	0.007	0.462	20
0.000	0.047	49	0.000	0.714	21
0.000	0.642	50	0.000	0.745	22
0.000	0.728	51	0.000	0.813	23
0.000	0.590	52	0.000	0.774	24
0.000	0.747	53	0.000	0.684	25
0.005	0.439	54	0.000	0.718	26
0.000	0.658	55	0.000	0.823	27
0.001	0.503	56	0.000	0.661	28

من الجدول السابق قد تبين ان جميع الفقرات لها ارتباط ذات دلالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 مع الدرجة الكلية مما يدل على كفاءة المقياس للأداة. ثبات الأداة: من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة (الأستبيان) لقياس العوامل المراد قياسها، والثبات من مصداقيتها، قام الباحثان بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) والجدول التالي رقم (4) يبين نتائج ألفا كرونباخ.

جدول رقم (4) يبين معاملات ألفا كرونباخ للثبات

ر.م	المعيار	عدد الفقرات	قيمة α ألفا
1	التخطيط	8	0.79
2	القيادة والحوكمة	11	0.84
3	البرامج التعليمية والتدريبية	10	0.77
4	التركيز على الطلاب	7	0.76
5	أعضاء هيئة التدريس	9	0.83
6	ضمان الجودة والتحسين المستمر	11	0.81
	معايير أداة الدراسة كوحدة واحدة	56	0.82

تدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عال على قدرة الأداة في تحقيق أغراض الدراسة، إذ بلغ معامل ألفا كرونباخ للثبات كما موضح في الجدول رقم(4) بشكل عام (0.82) وأن أعلى معامل ثبات لمحاور الإستبيان لمعيار القيادة والحوكمة بلغ (0.84) فيما كان الأدنى لمعيار التركيز على الطلاب بلغ (0.76)، فان ذلك يدل على قوة ثبات فقرات الأستبيان وأن المقياس صالح لقياس ما وضع من أجله .



شكل (1) يوضح معاملات الثبات لمحاور الدراسة

جدول رقم (5) يبين تحليل فقرات محاور الدراسة بمختلف محاوره

الترتيب لدرجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ر.م
معيان التخطيط				
7	0.54	2.77	للمؤسسة خطة إستراتيجية معتمدة تتوافق مع إستراتيجية الجهة التابعة لها.	1
1	0.61	1.19	تتضمن الخطة غايات واضحة وأهداف محددة قابلة للقياس.	2
4	0.69	1.67	للمؤسسة آلية لاستخلاص المعلومات بشكل منتظم لقياس درجة تحقيقها لمؤشرات الأداء الواردة في خطتها الإستراتيجية.	3
8	0.47	2.83	للمؤسسة آليات مناسبة لتطوير الرؤية والأهداف.	4
3	0.52	1.37	تستخدم المؤسسة رسالتها وأهدافها في التخطيط لأنشطتها وعملياتها.	5
2	0.38	1.29	للمؤسسة آلية للاستفادة من نتائج التقييم في خطط التطوير والتحسين المستمر ومواكبة التطور التقني.	6
5	0.41	2.16	للمؤسسة خطط بديلة للتعامل مع ما يستحدث من تغييرات تؤثر في الخطط التنفيذية للمؤسسة.	7
6	0.64	2.69	أهداف المؤسسة الاستراتيجية تواكب التطورات الحديثة للتعليم التقني والتدريب وخدمة المجتمع.	8
	0.53	1.99	مجموع جميع فقرات معيار التخطيط	
معيان القيادة والحوكمة				
2	0.37	1.17	للمؤسسة شروط لاختبار القيادات الأكاديمية والإدارية والالتزام بها.	9
1	0.57	1.12	للمؤسسة دليل للقوانين والأنظمة والتعليمات	10

			المتضمنة لأفضل أساليب ممارسة سلطة مجالس الإدارة العليا وقياداتها الإدارية.	
9	0.40	1.78	للمؤسسة آلية لمشاركة غير أعضاء مجلس الإدارة في صنع القرارات وتوجيه مسار العمل.	11
3	0.51	1.19	للمؤسسة آلية محددة وواضحة لتشكيل الجان و فرق العمل.	12
7	0.49	1.75	للمؤسسة سياسة واضحة لتحصيل الرسوم المالية.	13
11	0.31	2.64	للمؤسسة نظام تقييم واضح وموثق وشفافة لمراقبة ومراجعة أداء العاملين بها.	14
10	0.35	2.59	للمؤسسة سياسات وإجراءات شفافة وعادلة ومنشورة للعاملين المتميزين ومكافأتهم.	15
6	0.46	1.73	للمؤسسة لوائح وإجراءات تنظيم العملية التعليمية والتدريبية والإدارية والمالية.	16
4	0.43	1.22	للمؤسسة آليات واضحة لتحديث وتطوير عملياتها التعليمية والتدريبية والخدمية.	17
5	0.46	1.27	للمؤسسة سياسات وإجراءات شفافة للتعين والتعاقد والتوظيف.	18
8	0.40	1.84	للمؤسسة نظام واضح للثواب والعقاب.	19
	0.39	1.66	مجموع جميع فقرات معيار القيادة والحوكمة	
معيار البرامج التدريبية والتعليمية				
3	0.46	1.34	البرامج التعليمية والتدريبية للمؤسسة تتوافق مع رسالتها وأهدافها.	20
7	0.44	1.45	للمؤسسة آليات لمعرفة مدى ملاءمة برامجها لمتطلبات سوق العمل.	21
	0.43	2.11	المؤسسة تعتمد على المتخصصين في تصميم برامجها التعليمية والتدريبية.	22
6	0.52	1.43	البرامج التعليمية والتدريبية للمؤسسة تلبى	23

			احتياجات المجتمع وسوق العمل ومواكبة التطور التقني.	
1	0.69	1.18	للمؤسسة لائحة خاصة بالدراسة والامتحانات.	24
5	0.40	1.38	للمؤسسة آلية تلزم إدارات البرامج بالمراجعة الدورية لبرامجها وتحديثها.	25
8	0.46	2.72	المؤسسة تحدد متطلبات القبول لكل برنامج حسب مستوياته المختلفة وتصاغ بشكل واضح في وصف البرامج.	26
4	0.41	1.36	للمؤسسة آليات واضحة تمكن الطلاب الانتقال من وإلى البرامج التعليمية والتدريبية.	27
9	0.72	2.84	للمؤسسة العدد الكافي من الموظفين المؤهلين والمدرين لتقديم خدمات الدعم الطلابي.	28
2	0.32	1.28	المؤسسة تضمن تزويد الطلاب بنشرة تعريفية ومعلومات كافية حول خدمات الدعم الطلابي.	29
	0.52	1.64	مجموع جميع فقرات معيار البرامج التدريبية والتعليمية	
معيار التركيز على الطلاب				
3	0.59	1.36	للمؤسسة آليات قبول تتسجم مع رسالتها وأهدافها وخططها التنفيذية.	30
6	0.35	2.88	المؤسسة تعتمد شروط واضحة وآلية محددة لقبول الطلبة ولإرشادهم وتنسيبهم للتخصصات المختلفة.	31
2	0.32	1.28	للمؤسسة آلية واضحة للطعن والتظلم المعرفي للطلاب.	32
4	0.47	2.48	للمؤسسة قاعدة بيانات لطلبتها.	33
1	0.39	1.14	للمؤسسة وحدة لمتابعة الخريجين.	34
5	0.55	2.87	للمؤسسة آلية تكفل سرية معلومات الطلاب.	35
7	0.59	2.94	المؤسسة توفر الخدمات الصحية الأساسية	36

			للطلاب.	
	0.48	1.84	مجموع جميع فقرات معيار التركيز على الطلاب	
معيار أعضاء هيئة التدريس				
5	0.51	1.92	للمؤسسة آلية واضحة وشفافة لاختيار أعضاء هيئة التدريس .	37
4	0.35	1.88	للمؤسسة خطة لتوفير العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتنفيذ برامجها.	38
6	0.41	2.24	للمؤسسة آليات لتقييم أداء أعضاء التدريس.	39
8	0.71	2.68	للمؤسسة إجراءات واضحة يتم من خلالها تقديم الخدمات التقنية والإمكانيات المادية المناسبة لأعضاء هيئة التدريس بشكل مستمر .	40
3	0.39	1.82	للمؤسسة آليات تضمن حقوق أعضاء هيئة التدريس.	41
2	0.32	1.28	للمؤسسة خطط لتنمية القدرات المهنية لأعضاء هيئة التدريس.	42
7	0.61	2.48	للمؤسسة إجراءات واضحة لدعم أعضاء هيئة التدريس في نشر أبحاثهم.	43
8	0.71	2.68	للمؤسسة آلية تتيح الفرص بشكل عادل لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في اللجان العلمية المؤقتة والدائمة.	44
1	0.55	1.18	للمؤسسة إجراءات واضحة وشفافة للتعامل مع شكاوي أعضاء هيئة التدريس.	45
	0.39	1.91	مجموع جميع فقرات معيار أعضاء هيئة التدريس	
معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر				
7	0.35	1.88	للمؤسسة إدارة للجودة وضمانها تضم كوادرات تتمتع بالكفاءة والمعرفة والخبرة في مجال ضمان جودة التعليم التقني .	

5	0.72	1.48	لإدارة ضمان الجودة آلية واضحة لتجويد العملية التعليمية والتدريبية بالمؤسسة.	47
11	0.21	2.67	للمؤسسة آلية لمشاركة إدارة الجودة في صناعة القرار.	48
6	0.34	1.74	للمؤسسة آليات للتقييم الذاتي وفق معايير الاعتماد الصادرة عن مركز بشكل مستمر.	49
2	0.45	1.26	للمؤسسة آليات واضحة لقياس مستوي رضا الطلبة والعاملين بها والمستفيدين.	50
1	0.48	1.34	للمؤسسة آلية لتوثيق وضمان سلامة البيانات.	51
3	0.61	1.45	للمؤسسة آلية تدعو من خلالها أصحاب المصلحة لإبداء آرائهم ومقترحاتهم لغرض التطوير والتحسين المستمر.	52
8	0.55	2.11	للمؤسسة خطط للتطوير والتحسين المستمر في ضوء نتائج الذاتي.	53
4	0.67	1.44	للمؤسسة إجراءات تدعم التعاون والتنسيق بين وحدات الجودة بالمؤسسة.	54
10	0.49	2.64	للمؤسسة آلية واضحة ونماذج معتمدة لعملية تقييم أداء كافة العاملين بها.	55
9	0.41	2.42	للمؤسسة آليات لقياس مدى رضا أعضاء هيئة التدريس والكوادر العلمية والفنية والعاملين بها علي أسلوب قيادة المؤسسة.	56
	0.37	2.11	مجموع جميع فقرات معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر	
	0.36	1.89	مجموع فقرات معايير الدراسة ككل	

وللإجابة على تساؤلات الدراسة قام الباحثان بحساب متوسط درجة الموافقة لعينة الدراسة كما موضح بالجدول السابق (5) ويتلخص فيما يلي:

من الجدول السابق الذي يوضح آراء عينة الدراسة حول محتويات المحور الأول حيث كانت:

1- معيار التخطيط: تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (1.99) وكذلك قيمة الانحراف المعياري كانت تساوي (0.53) وهو بدرجة موافق الى حد ما حسب المقياس ليكرت الثلاثي المستخدم لمعيار التخطيط من وجهة نظر عينة الدراسة حيث كانت الفقرة الأكثر أهمية وموافقة لعينة الدراسة هي الفقرة التي تنص على (تتضمن الخطة غايات واضحة وأهداف محددة قابلة للقياس) حيث كانت في المرتبة رقم (1) من حيث الترتيب لدرجة الموافقة.

2- معيار القيادة والحوكمة: تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (1.66) وكذلك قيمة الانحراف المعياري كانت تساوي (0.39) وهو بدرجة موافق حسب المقياس ليكرت الثلاثي المستخدم لمعيار القيادة والحوكمة من وجهة نظر عينة الدراسة حيث كانت الفقرة الأكثر أهمية وموافقة لعينة الدراسة هي الفقرة التي تنص على (للمؤسسة دليل للقوانين والأنظمة والتعليمات المتضمنة لأفضل أساليب ممارسة سلطة مجالس الإدارة العليا وقياداتها الإدارية) حيث كانت في المرتبة رقم (1) من حيث الترتيب لدرجة الموافقة.

3- معيار البرامج التدريبية والتعليمية: تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (1.64) وكذلك قيمة الانحراف المعياري كانت تساوي (0.52) وهو بدرجة موافق حسب المقياس ليكرت الثلاثي المستخدم لمعيار البرامج التدريبية والتعليمية من وجهة نظر عينة الدراسة حيث كانت الفقرة الأكثر أهمية وموافقة لعينة الدراسة هي الفقرة التي تنص على (للمؤسسة لائحة خاصة بالدراسة والامتحانات) حيث كانت في المرتبة رقم (1) من حيث الترتيب لدرجة الموافقة.

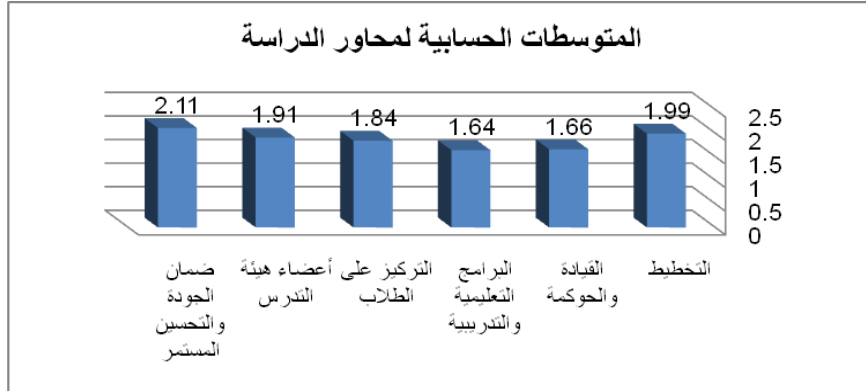
4- معيار التركيز على الطلاب: تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (1.84) وكذلك قيمة الانحراف المعياري كانت تساوي (0.48) وهو بدرجة موافق الى حد ما حسب المقياس ليكرت الثلاثي المستخدم لمعيار التركيز على الطلاب من وجهة نظر عينة الدراسة حيث كانت الفقرة الأكثر أهمية وموافقة لعينة الدراسة هي الفقرة التي تنص على (للمؤسسة وحدة لمتابعة الخريجين) حيث كانت في المرتبة رقم (1) من حيث الترتيب لدرجة الموافقة.

5- معيار أعضاء هيئة التدريس: تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (1.91) وكذلك قيمة الانحراف المعياري كانت تساوي (0.39) وهو بدرجة موافق الى حد ما حسب المقياس ليكرت الثلاثي المستخدم لمعيار أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر عينة الدراسة حيث كانت الفقرة الأكثر أهمية وموافقة لعينة الدراسة هي الفقرة التي تنص على (للمؤسسة إجراءات واضحة وشفافة للتعامل مع شكاوى أعضاء هيئة التدريس) حيث كانت في المرتبة رقم (1) من حيث الترتيب لدرجة الموافقة.

6- معيار الجودة والتحسين المستمر: تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (2.11) وكذلك قيمة الانحراف المعياري كانت تساوي (0.48) وهو بدرجة موافق الى حد ما حسب المقياس ليكرت الثلاثي المستخدم لمعيار الجودة والتحسين المستمر من وجهة نظر عينة الدراسة حيث كانت الفقرة الأكثر أهمية وموافقة لعينة الدراسة هي الفقرة التي تنص على (للمؤسسة آلية لتوثيق وضمان سلامة البيانات) حيث كانت في المرتبة رقم (1) من حيث الترتيب لدرجة الموافقة.

أظهرت نتائج الإجابات عن مجموع فقرات معايير الدراسة ككل أن مبادئ معايير الاعتماد المؤسسي تطبق بمستويات متوسطة، بحيث كان المتوسط الحسابي يساوي (1.98) والانحراف المعياري يساوي (0.36) وهو بدرجة موافق الى حد ما. الأمر الذي يتطلب بدل المزيد من الجهد لتعزيز تلك المعايير ومحاولة ترسيخها بصورة أفضل

بحيث لا يجوز التركيز على معيار وإغفال المعايير الأخرى لأنها بمثابة حلقات متصلة مع بعضهم البعض.



الشكل رقم (2) يبين مقارنة بين محاور الدراسة حسب درجة الموافقة

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

Human and Community Studies Journal

الفرضية الصفرية (العدمية): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق معايير مبادئ الاعتماد المؤسسي في الكليات والمعاهد التقنية العليا بالمنطقة الغربية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب متغير المؤسسة التعليمية.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق معايير مبادئ الاعتماد المؤسسي في الكليات والمعاهد التقنية العليا بالمنطقة الغربية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب متغير المؤسسة التعليمية. حيث قام الباحثان بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي فكانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (6) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لتطبيق مبادئ ومعايير الاعتماد المؤسسي في المؤسسات التعليمية بالمنطقة الغربية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب متغير المؤسسة التعليمية.

مستوى الدلالة	F	متوسط مربعات الخطأ Mse	درجة الحرية Df	مجموع المربعات s.s	مصدر التباين S.O.V	المعيار
0.219	1.275	0.88	8	7.083	بين المجموعات	التخطيط
		0.69	47	32.49	داخل المجموعات	
			55	39.573	المجموع	
0.137	1.443	1.270	8	10.162	بين المجموعات	أعضاء هيئة التدريس
		0.88	47	41.576	داخل المجموعات	
			55	51.738	المجموع	
0.126	1.52	1.139	8	9.114	بين المجموعات	البرامج التعليمية والتدريبية
		0.745	47	35.023	داخل المجموعات	
			55	44.137	المجموع	
0.241	1.246	0.866	8	6.931	بين المجموعات	التركيز على الطلاب
		0.695	47	32.671	داخل المجموعات	
			55	39.602	المجموع	
0.034	2.98	1.41	8	11.316	بين المجموعات	القيادة والحوكمة
		0.472	47	22.197	داخل المجموعات	

			55	33.513	المجموع	
0.074	2.10	1.54	8	12.322	بين المجموعات	ضمان
		0.73	47	34.489	داخل المجموعات	الجودة
			55	46.811	المجموع	والتحسين المستمر

من الجدول السابق يتضح انه لا توجد فروق دالة إحصائية من حيث تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي بين المؤسسات التعليمية التقنية العليا وذلك للمعايير (التخطيط، أعضاء هيئة التدريس، البرامج التعليمية والتدريبية، التركيز على الطلاب، ضمان الجودة والتحسين المستمر) حيث كان مستوي الدلالة أكبر من مستوى الدلالة 0.05. وبينما نلاحظ وجود فروق الدالة إحصائية من حيث تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي بين المؤسسات التعليمية التقنية العليا لمعيار (القيادة والحوكمة) حيث كان مستوى الدلالة 0.034 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05.

النتائج - Human and Community Studies Journal

1- تبين نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لمتوسط إجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي بين المؤسسات التعليمية التقنية العليا كانت متوسطة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (1.89) وهي بدرجة متوسطة حسب المقياس ليكرت الثلاثي المستخدم.

2- تبين من النتائج الدراسة أن أعلى درجة موافقة كانت للمعيار (البرامج التدريبية والتعليمية) حيث كان المتوسط الحسابي (1.64) أي بدرجة موافق.

3- تبين من النتائج الدراسة أن أقل معيار من حيث درجة الموافقة كان (ضمان الجودة والتحسين المستمر) حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.11) أي بدرجة موافق الى حد ما.

4- تبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائية من حيث تطبيق معايير الجودة بين الكليات التقنية وذلك للمحاور (التخطيط، أعضاء هيئة التدريس، البرامج التعليمية والتدريبية،

التركيز على الطلاب، ضمان الجودة والتحسين المستمر) حيث كان مستوى الدلالة أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

5- وجود فروق دالة إحصائية من حيث تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي بين المؤسسات التعليمية التقنية العليا لمعيار (القيادة والحوكمة) حيث كان مستوى الدلالة 0.034 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05.

- التوصيات :

- 1- ضرورة توفير متطلبات تطبيق مبادئ معايير الاعتماد المؤسسي في المؤسسات التعليمية التقنية لتكون مناسبة ومهياة لتطبيق معايير الاعتماد بشكل عام.
- 2- ضرورة عمل دراسات لواقع تطبيق مبادئ معايير الاعتماد المؤسسي في المؤسسات التعليمية التقنية لمعرفة مواطن القصور والخلل والعمل على تلافيتها، وتركيز على جوانب القوة ودعمها.
- 3- تعريف القائمين على تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي وقياس مؤشرات التطبيق على عناصر ومعايير الاعتماد بالخطوات اللازمة والتعليمات عن كيفية تطبيق المعايير.
- 4- لا يجوز التركيز على معيار وإغفال المعايير الأخرى لأنها بمثابة حلقات متصلة مع بعضهم البعض.
- 5- دراسة المعوقات التي تحد من إمكانية تطبيق مبادئ معايير الاعتماد المؤسسي المؤسسات التعليمية التقنية.

المراجع والمصادر

أولاً : الكتب

- 1-خضر مصباح الطيطي، إدارة وصناعة الجودة: مناهج إدارية وتقنية وتجارية في للجودة، عمان، دار

- الحامد، 2011 م.
- 2- رافدة الحريري، التخطيط الاستراتيجي في المنظومة المدرسية، عمان، دار الفكر، 2007م.
- 3- رافدة الحريري، طرق التدريس بين التقليد والتجديد، عمان، دار الفكر، 2009م.
- 4- سلامة عبد العظيم، الجودة الشاملة والاعتماد التربوي، القاهرة، 2008م.
- 5- صالح ناصر عليمات، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيقية ومقترحات التطوير، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004م.
- 5- عدنان الأحمد، تطوير نظم الجودة في التربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق 1999م.
- 6- علي السلمي، إدارة الجودة الشاملة و متطلبات التأهيل للأيزو 9000، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1995م.
- 7- مأمون الدراكة، طارق الشبلي، الجودة في المنظمات الحديثة. عمان. دار الصفاء، 2002 م.
- 8- محمد جاد أحمد، التجديد التربوي في التعليم قبل الجامعي، الإسكندرية، دار العلم، 2008 م.
- 9- محمد عطوة، ثقافة المعايير والجودة في التعليم، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2008 م .
- 10- مدحت محمد أبو النصر، إدارة الأنشطة والخدمات الطلابية في المؤسسات التعليمية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع 2009 م .
- 11- مهدي السامرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي، عمان، دار غريب، 2007م.

- 12- يوسف حجيم الطائي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ط 1، دار الوراق، عمان، 2008م.
- 13- محمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة الشاملة، عمان، دار اليازوري، 2005م.
- ثانياً / المؤتمرات والندوات والمجلات العلمية
- 1- أحمد جودة محفوظ، الإطار المفاهيمي والعملياتي لتطوير جودة الأداء الجامعي، المؤتمر العربي الأول حول الجامعات العربية التحديات والآفاق المستقبلية، جامعة الرباط.
- 2- الطاهر الإبراهيمي وآخرون، معايير نظم الجودة وتأثيرها على بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام مداخلة علمية ضمن فعاليات الملتقى الرابع حول ضمان جودة التعليم العالي، جامعة بسكرة، 2008م.
- 3- جميل نشوان، في ضوء إدارة الجودة الشاملة، ورقة علمية أعدت لمؤتمر التوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني في الفترة من (3- 5 / 7 / 2004 م).
Human and Community Studies Journal
- 4- هيثم محمد العيد، إدارة الجودة الشاملة وإستراتيجية المؤسسة، بحث ميداني لمؤسسة سونل غاز، 2009م.
- 5- راضية بوزيان، متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ومقوماتها، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الطارف العدد(32)، 2012م.
- 6- عبد اللطيف العارف، مقومات تطبيق الجودة في التعليم العام، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المجلد الرابع، 2007م.
- 7- فتحي درويش محمد، الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم العالي المصري، المؤتمر العلمي السنوي بكلية التربية، 1999م.

- 8- محمد رشيد، الجودة الشاملة في التعليم، المعلم مجلة تربوية ثقافية جامعية، جامعة الملك سعود 1995م.
- 9- محمد زيدان، محمد حمو، دورة وأهمية إدارة الجودة الشاملة كمطلب لإحداث التنمية مع الإشارة التجارب الدولية، والمؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعة الشلف.
- 10- مصطفى السايح محمد، الجودة: جودة التعليم إدارة الجودة الشاملة (رؤية حول المفهوم والأهمية) ورقة بحثية، 2014م.

ثالثاً / الرسائل العلمية

- 1- سليمة الجيلاني، واقع إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، رسالة ماجستير منشورة في علم التسيير، جامعة الجزائر، 2009م.
- 2- سعيد بن علي، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليم العالي، رسالة ماجستير منشورة، 2012م.
- 3- أحمد الخطيب ورداح الخطيب، الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية، رسالة ماجستير منشورة، 2010م.